المسائِلُ النَّحْوِيَّةِ المتَرَتِّبةِ على تَنْكِيرِ المَعْرِفَةِ

د. عبد الله بن محمد حامد اللحياني
الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف
بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى

العدد السادس والثلاثون
يناير ٢٠١١ م

مُلخَّصُ البَحثِ

للتَّنكيرِ، و التَّعريفِ ركيزتانِ تميِّزُ أَحدَهما عنِ الآخرِ : المعنى، و اللَّفظُ، و قد جاءتِ الأسماءُ على طرفيْ نقيضٍ : أَنْكَرِ النَّكراتِ، و أَعْرَفِ المعارفُ، وبينهُما درجاتٌ منَ التَّنكيرِ، و التَّعريفِ، و قد تناولَ البحثُ المعرفةَ الَّتي تنكَّرتْ معنًى، أَوْ لفظًا، أَوْ معنًى و لفظًا، فحُكِمَ عليها بالتَّنكيرِ، و جرتْ عليها أَحكامُ النَّكرةِ، و عُنونَ بـ " المسائِلُ النَّحْوِيَّةِ المترَتِّبةِ على تَنْكيرِ المَعْرِفَةِ" .

و تتبَّعَ مواضعَ تنكيرِ المعرفةِ، و فصَّلَ أَحكامَها، و حشدَ آراءَ النُّحاةِ مؤيِّدًا، و مفنِّدًا، فحَفَلَ بتراكيبَ شتَّى، و أَبانَ عنْ أكثرِ المعارفِ غرضًا للتنكيرِ، و كيفَ يكونُ تنكيرُها ؟ و ما كانتْ عنهُ منَ المعارفِ بمنْأَى، و ما وجوهُ التَّأويلِ عندَ مَنْ ردَّ ذلكَ .

المقدِّمَةُ

الحمدُ للهِ أَعرفُ المعارِفِ و إِنْ جحَدَ وجودَهُ الملحدونَ، و الصَّلاةُ و السَّلامُ على المفدَّى بكلِّ تليدٍ، و طارفٍ، و على آلهِ و صحابتِهِ الغطارِفِ ، أَمَّا بعدُ

فإنَّ التَّعريفَ و التَّنكيرَ منَ المعاني الَّتي بُنِيَ عليها كثيرٌ منْ مسائلِ النَّحوِ، و أَحكامِهِ، و لمْ يكنْ للنَّكرةِ و المعرفةِ محضتَينَ . و حسبُ . ذلكَ الأثرُ في الدَّرسِ النَّحويِّ، فقدْ أَشارَ النُّحاةُ إِلى النَّكرةِ الموغلةِ في الإِبهامِ، و النَّكرةِ المحضةِ أَوِ التَّامَّةِ، و النَّكرةِ المخصَّصةِ بوصفٍ، أَوْ بإِضافةٍ أَوْ ما سُمِّيَ أَحيانًا النَّكرةَ النَّاقصةَ، و قدْ ذكرَ المبرِّدُ : " أَنَّ النَّكرةَ بعضُها أَنْكرُ منْ بعضٍ "[1].

كما أَشاروا إِلى المعارفِ فذكروا المعرفةَ النَّاقصةَ، و أَنَّ المعارفَ في نفسِها درجاتٌ فبعضُ المعارفِ أَعرفُ منْ بعضٍ، قالَ ابنُ يعيشَ : " اعلمْ أَنَّ المعارفَ و إِنِ اشتركتْ في أَصلِ التَّعريفِ فهيَ تتفاوتُ في ذلكَ، فبعضُ المعارفِ أَعرفُ، فكلَّما كانَ الاسمُ أَخصَّ كانَ أَعرفَ "[2]، ثُمَّ إِنَّ هذهِ المعارفَ الَّتي عدَّها النُّحاةُ قدْ يعرِضُ لها ما يُحيلُها إِلى نكرةٍ، فتُعامَلُ معاملةَ النَّكرةِ .

و مَعْقِدُ البحثِ على ما كانَ نوعًا منْ أَنواعِ المعارفِ بيدَ أَنَّهُ أصبحَ في دلالتِهِ شائعًا، أَوْ مبهمًا، فتنكَّرَ، فجرتْ على لفظِهِ أَحكامُ النَّكرةِ، فحَكَمَ النُّحاةُ كلُّهمْ، أَوْ بعضُهمْ عليهِ بأَنَّهُ نكرةٌ حقًّا .

وعنونتُهُ بـ (المسائلُ النَّحْوِيَّةُ المُتَرَتِّبَةُ على تَنْكيرِ المعْرِفَةِ)، متضمِّنًا : مُقدّمةً، و تمهيدًا، و ثلاثَ عشرةَ مسألةً، و خاتمةً .

أَمَّا المسائلُ فقدْ رتَّبتُها تبعًا لترتيبِ ابنِ مالكٍ (رحمَهُ الله) الأبوابَ النَّحويَّةَ في ألفيَّتِهِ، فجاءَتِ على النَّحوِ التَّالي :

- المسْأَلَةُ الأُولى : لَحَاقُ التَّنوينِ، أَوْ تَرْكُ حَذْفِهِ .
- المسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : التَّثْنيةُ و الجَمْعُ .
- المسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : دُخولُ ألألفِ و اللاَّمِ المُعَرِّفَةِ .
- المسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : دُخول (لا) النَّافيةِ للجنسِ .
- المسْأَلَةُ الخامِسَةُ : تَنْكيرُ الحالِ و التَّمْييزِ .

- المسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: دُخولُ حرفِ الجرِّ الَّذي لا يجرُّ إلا النَّكرةَ.
- المسْأَلَةُ السَّابِعَةُ : الإضافةُ .
- المسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ : إضافتُها إلى (كلّ، و أيّ، و كمْ) .
- المسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ : وصفُ النَّكرةِ بالمعرفةِ و عكسُهُ .
- المسْأَلَةُ العاشِرَةُ : الضَّميرُ الواقعُ فاعلا لفعلِ مَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ المُفَسَّرُ بتَمْييزٍ .
- المسْأَلَةُ الحادِيَةَ عَشْرَةَ : عَطْفُ المضافِ إلى ضميرِ النَّكرةِ على تلكَ النَّكرةِ .
- المسْأَلَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ : الصَّرْفُ و مَنْعُهُ .
- المسْأَلَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ : الحِكايةُ في الاستفهامِ بـ (مَنْ) .

و أمَّا الخاتمةُ فقدْ ضمَّنتُها أَبرَزَ نتائجِ البّحْثِ .

و اللهَ أسألُ أنْ يجعلَ عملي خالصًا لوجهِهِ، و خدمةً للغةِ كتابِهِ، و آخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ .

* * *

التمهيدُ

ارتكزَ تمييزُ المعرفةِ عنِ النَّكرةِ على ركيزتَينِ :

أُولاهما : جانبٌ معنويٌّ قائمٌ على التَّعيينِ، أوِ الشُّيوعِ، فما دلَّ على معيَّنٍ فهو معرفةٌ، وما كانَ شائعًا فهو نكرةٌ، و عليهِ اعتمدَ أكثرُ النُّحاةِ في بيانِ حدِّ المعرفةِ، و النَّكرةِ .

و ثانيهما : جانبٌ لفظيٌّ قائمٌ على أحكامِ النَّحوِ اللاَّزمةِ لكلٍّ منَ المعرفةِ، و النَّكرةِ، و همْ في أثناءِ ذلكَ يشيرون إلى أمرَينِ : أصلِ الوضعِ، و الاستعمالِ ؛ لمعالجةِ ما قدْ ينـدُّ عنِ تعريفِهمْ لهما .

فـ (عامًا أوَّلَ) في قولِكَ : (رأيْتُهُ عامًا أوَّلَ)، و (أوَّلَ منْ أَمْسِ) نكرتانِ مع دلالتِهما على معيَّنٍ لا شياعَ فيهِ ؛ لأنَّكَ تريدُ العامَ الَّذي يليهِ عامُكَ، و اليومَ الَّذي يليهِ أَمْسِ . [٣]

و تقولُ للمخاطبِ : (قابلتُ رجلا من صفتِهِ كذا و كذا)، و تعدِّدُ لهُ منَ الصِّفاتِ الَّتي لا يشكُّ معَها أنَّهُ أبوهُ، و مع ذلكَ يبقى (رجلٌ) نكرةً ؛ لأنَّكَ لا تعاملُهُ في لفظِهِ إلاّ معاملةَ النَّكراتِ .

و عَلَمُ الجنسِ كـ (أُسامةَ، و ثُعالةَ) معرفةٌ معَ دلالتهِ على الشُّيوعِ كـ (أسدٍ، و ثعلبٍ)، يقولُ سيبويهِ : " هذا بابٌ منَ المعرفةِ يكونُ فيهِ الاسمُ الخاصُّ شائعًا في الأُمَّةِ ليسَ واحدٌ منها أَوْلى بهِ منَ الآخَرِ، و لا يُتوهَّمُ بهِ واحدٌ دونَ آخرَ لهُ اسمٌ غيرُهُ، نحو قولِكِ للأسدِ : (أبو الحارثِ، و أُسامةُ)، و للثَّعلبِ : (ثُعالةُ، و أبو الحُصَين، و سَمسَمٌ)، ... " [٤]، و لكنْ لَمَّا جرتْ أحكامُ المعرفةِ عليها، و رأى النُّحاةُ أنَّ لها " حُكْمَ الأعلامِ لفظًا منْ مَنْعِ صرفِ نحوِ (أسامةَ)، و تَرْكِ إدخالِ اللاَّمِ على نحوِ (أُوَيْسٍ)، و إضافةِ (أبٍ، و أُمٍّ، و ابنٍ، و بنتٍ) إلى غيرِها، كما في الكُنى في أَعلامِ الأَناسيِّ، و تجيءُ عنها الأحوالُ، و تُوصفُ بالمعارفِ " [٥]، حُكِمَ بتعرُّفِها، و التَّعريفُ فيها سماعِيٌّ لا قياسِيٌّ .

ومثلُهُ الجنسُ المعرَّفِ بـ (أل) نحوَ (اشربِ الماءَ، واشترِ اللَّحمَ)، فإنَّ دلالةَ كلٍّ منْ (الماءِ، و اللَّحمِ) بالألفِ و اللامِ و دونَها واحدةٌ، و لهذا ذهبَ الرَّضيُّ إلى " أَنَّ تعريفَ اللاَّمِ في مثلِهِ لفظيٌّ، كما أَنَّ العلميةَ في نحوِ (أسامةَ) لفظيَّةٌ " [٦]، و ذكرَ أنْ لا مانعَ منَ القولِ بالتَّعريفِ اللَّفظيِّ قياسًا على المؤنَّثِ اللَّفظيِّ كـ (حمزةَ)، و النِّسبةِ اللَّفظيَّةِ كـ (كُرْسِيٍّ) .

و لئنْ صلَحَ الجانبُ الأوَّلُ ـ إلى حدٍّ بعيدٍ ـ لأَنْ يكونَ حدًّا يمتازُ بهِ كلٌّ منهما عنِ الآخرِ، فإنْ الآخرَ غيرُ صالحٍ ؛ لأنَّهُ حُكْمٌ، و الحُكْمُ فرعٌ عنِ التَّصوُّرِ .

هذا الخطُّ الفاصلُ بينَ النَّكرةِ، و المعرفةِ الَّذي قوامُهُ المعنى، و اللَّفظُ يَبْرُزُ جليًّا واضحًا في كثيرٍ منْ مسائلِ النَّحوِ حتى تكونَ محلَّ إجماعٍ، و لكنَّهُ قدْ لا يظهرُ واضحًا تارةً، أوْ يدرسُ تارةً أُخرى، فيكونُ سببًا لاختلافِ النُّحاةِ تجويزًا، و منعًا، و سبيلا للتَّقديرِ، و التَّأويلِ، و التَّشذيذِ .

و قدْ جاءتِ المعرفةُ في مواضعَ شائعَةً، أَوْ مبهمَةً، فتنكَّرَتْ، و جرتْ عليها أحكامُ النَّكرةِ، و ذلكَ في المسائلِ النَّحويَّةِ التالية :

المسألةُ الأولى : لحاقُ التنوينِ، أوْ تركُ حذفِهِ :

التَّنوينُ : نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تلحقُ الآخِرَ لغيرِ توكيدٍ، و لهُ أَنواعُهُ [٧]، وقدْ أَشارَ النُّحاةُ إلى نوعَينِ منهُ يلحقانِ العَلَمَ إذا قُصِدَ تنكيرُهُ :

الأَوَّلُ : تنوينُ التَّمكينِ، و هو اللاَّحقُ للعَلَمِ الممنوعِ منَ الصَّرفِ، نحوَ (أَحمدَ، و عثمانَ)، و نحوِهما مِمَّا مُنِعَ صرفُهُ للعلميَّةِ، و علَّةٍ أُخرَى . وحقُّ هذا التَّنوينِ أَنْ يلحقَ الأسماءَ المتمكِّنةَ، و لولا قَصْدُ تنكيرِها لما جازَ أَنْ يلحقَها إلا في الضَّرورةِ على ما هو المشهورُ، و قد أشارَ إليهِ ابنُ جني حينَ عدَّدَ أَضْرُبَ التَّنوينِ بقولِهِ : " أَحدُها : أَنْ يكونَ فرقًا بينَ ما ينصرفُ و ما لا ينصرفُ، و ذلكَ نحوُ (عثمانَ) معرفةً، و (عثمانٍ) نكرةً، و (أَحمدَ) معرفةً، و (أَحمدٍ) نكرةً، أَلا ترَى أَنَّكَ إذا قلتَ : (لقيتُ أَحمدًا) فإنَّما كلَّفتَ المخاطبَ أَنْ يرميَ بفكرِهِ إلى واحدٍ مِمَّنْ اسمُهُ أَحمدٌ، ولمْ تكلِّفْهُ عَلَمَ شخصٍ معيَّنٍ، و إذا قلتَ : (لقيتُ أحمدَ) فإنَّما تريدُ أَنْ تُعرِّفَهُ أَنَّكَ لقيتَ الرَّجلَ الَّذي اسمُهُ أَحمدُ، و بينَكَ و بينَهُ عهدٌ متقدِّمٌ فيهِ، فالتَّنوينُ هو الَّذي فرَّقَ بينَ هذَينِ المعنيَينِ " . [٨]

و مذهبُ الرَّضيِّ أَنَّ هذا التَّنوينَ يفيدُ التَّنكيرَ، و التَّمكينَ معًا، قالَ : " و أمَّا التَّنوينُ في نحوِ (رُبَّ أَحمدٍ و إبراهيمٍ)، فليسَ يتمحَّضُ للتَّنكيرِ، بلْ هو للتَّمكُّنِ أَيضًا ؛ لأَنَّ الاسمَ ينصرفُ، و أَنا لا أَرى مَنْعًا منْ أَنْ يكونَ تنوينٌ واحدٌ للتَّمكُّنِ، و التَّنكيرِ معًا، فرُبَّ حرفٍ يفيدُ فائدتَينِ، كالألفِ، و الواوِ في (مُسْلمانِ، و مُسْلمونَ) " . [٩]

الثَّاني : تنوينُ التَّنكيرِ : و هو اللاَّحقُ لبعضِ الأَسماءِ المبنيَّةِ فرقًا بينَ معرفتِها و نكرتِها، و لا يكونُ في معرفةٍ البتَّةَ، و لا يكونُ إلاَّ تابعًا لحركاتِ البناءِ دونَ حركاتِ الإعرابِ، فإنْ كانَ آخرُهُ ساكنًا كُسِرَ ؛ لسكونِهِ ، و سكونِ التَّنوينِ [١٠]، و لا يُحكمُ بهِ في العَلَمِ غيرِ المبنيِّ الَّذي دلَّ على تنكيرِهِ السَّياقُ، أَوْ ما يدخلُ عليهِ نحوَ (ما مِنْ زيدٍ أَفضلُ مِنْ زيدِ بْنِ ثابتٍ)، و (مررتُ بأَحمدَ، و أَحمدٍ آخرَ)، خلافًا للرّضيِّ كما سبقَ آنفًا، و ذلكَ أنَّهُ لمَّا تنكَّرَ معنًى، و زالتْ إحدَى علَّتَيهِ انصرفَ، و صارَ كـ (زيدٍ)، فتنوينُهُ حينئذٍ للتَّمكينِ، و الله أَعلمُ .

و إنَّما يلحقُ تنوينُ التَّنكيرِ منَ الأَعلامِ المبنيَّةِ ما يلي : [١١]

١ ـ العَلَمَ المختومَ بـ " ويهِ " و هو مقيسٌ فيهِ، و حقُّهُ أَنْ يكونَ مكسورًا بغيرِ تنوينٍ ما كانَ معرفةً، فإنْ جعلتَهُ نكرةً نوَّنتَهُ على لفظِهِ، فتقولُ : " (عَمْرَويهِ) في المعرفةِ مكسورةٌ في حالِ الجرِّ، و الرَّفعِ، و النَّصبِ غيرُ منوَّنٍ، و في النَّكرةِ تقولُ : (هذا عَمْرَويهٍ آخرُ، و رأيتُ عَمْرَويهٍ آخرَ) " .[١٢]

٢ ـ اسمَ الفعلِ، و هو الاسمُ الموضوعُ بالأصالةِ موضعَ الفعلِ نائبًا عنهُ فيما لهُ منْ عملٍ و معنًى، نحوَ (صَهٍ، و مَهٍ، و إيهٍ) عندَ منْ يرى أنَّها أسماءٌ، و تعريفُها للعلميَّةِ، و تنوينُها على معنى التَّنكيرِ [١٣]، و هو مقصورٌ على السَّماعِ، " فإذا قلتَ : (صَهٍ) منوَّنًا فكأنَّكَ قلتَ : (سكوتًا)، و إذا قلتَ: (صَهْ) بغيرِ تنوينٍ فكأنَّكَ قلتَ : (السُّكوتَ)، و إذا قلتَ : (مهٍ) بالتّنوينِ فمعناهُ (كَفًّا)، و إذا قلتَ : (مهْ) فكأنَّكَ قلتَ : (الكفَّ) " . [١٤]

٣ ـ اسمَ الصوتِ، و هو اللَّفظُ المخاطَبُ بهِ ما لا يعقلُ، أوِ الموضوعُ حكايةً لصوتِهِ [١٥]، يقولُ سيبويهِ : " و زعمَ الخليلُ أَنَّ الَّذينَ يقولونَ : (غاقِ غاقِ)، و(عاءِ وحاءِ)، فلا ينوِّنونَ فيها، و لا في أشباهِها أنَّها معرفةٌ، و كأَنَّكَ قلتَ في (عاءِ وحاءِ) : (الإتباعُ)، و كأنَّهُ قال : (قالَ الغرابُ هذا النَّحوَ)" [١٦]، و قالَ أبو العبَّاسِ المبرِّدُ : " و قالَ الغرابُ : (غاقِ)، و (غاقٍ) في النَّكرةِ، و تأويلُ تركِ التَّنوينِ فيهِ أَنَّهُ قالَ الشَّيءَ الَّذي كنتَ تعرفُهُ بهِ، والنَّكرةُ إنَّما هو قالَ صوتًا هذا مثالُهُ " . [١٧]

و ردَّهُ الرَّضيُّ زاعمًا أنَّ تنوينَ اسمِ الفعلِ، و الصَّوتِ للإلحاقِ، أوْ للمقابلةِ . و لمْ يفسِّرْ كيفَ يكونُ لَهما . قائلا : " و ليسَ ما قالَهُ بعضُهمْ منْ أنّ تنوينَ نحوِ (غاقٍ) للتَّنكيرِ بشيءٍ ؛ إذْ لا معنَى للتَّعريفِ والتَّنكيرِ فيهِ، و لا مَنْعَ أَنْ نقولَ في تنوينِ نحوِ (صهٍ، و إيهٍ)، مثلَ هذا ؛ لِما تقدَّمَ في أسماءِ الأفعالِ أَنْ نحوَ (صهٍ) كانَ صوتًا، و نستريحَ إذن مِمَّا تكلَّفْناهُ هناكَ لتوجيهِ التَّنوينِ على ما سبقَ منَ الوجهَينِ " . [١٨]

و نقلَ الرَّضيُ عنِ ابنِ السِّكِّيتِ، و الجوهريِّ أَنَّ دخولَهُ فيما يدخلُ عليهِ منها دليلُ كونِهِ موصولا بما بعدَهُ، و حذفَهُ دليلُ الوقفِ عليهِ [١٩]، تقولُ: (صهٍ صهْ، و مهٍ مهْ)، ثُمَّ فسَّرَ ذلكَ قائلا : " فيكونُ التَّنوينُ عندَهما في الأصلِ، تنوينَ التَّمكُّنِ الدَّالَ على كونِ ما لحقَهُ موصولا بما بعدَهُ غيرَ موقوفٍ عليهِ، جُرِّدَ عنْ معنى التَّمكُّنِ في هذهِ الأسماءِ، و جُعِلَ للدّلالةِ على المعنى المذكورِ فقطْ " . [٢٠]

و أجازَ الدّكتورُ أحمدُ عفيفيّ أَنْ يدخلَ الأعلامَ المتمكِّنةَ ؛ ليدلَّ على التَّنكيرِ، " فلوْ أنَّ سائلا قالَ : منْ جاءَ ؟ و كانَ الرَّدُّ (محمدٌ) فإنَّ المعنى على أَنَّ الّذي جاءَ شخصٌ اسمُهُ محمدٌ لا يعرفُهُ المخاطبُ، أَوْ يقصدُ منْ كانَ المخاطبُ يعرفُهُ، و لكنَّهُ مختلِطٌ بغيرِهِ مِمَّنْ كانَ اسمُهُ محمدًا ...، و إذا كانَ الرَّدُّ بكلمةِ (محمدُ) بدونِ تنوينٍ كانَ المعنى على أَنَّ المقصودَ (محمدُ) المعهودُ المعيَّنُ بالذِّكرِ، أَوْ بالعهدِ، أَوْ، بأَيِّ شيءٍ آخَرَ " [٢١]، و هذا خَلْفٌ منَ القولِ لا ينبغي التَّشاغلُ بردِّهِ نقلتُهُ استقصاءً لا استحسانًا .

و حَكَى أَبو زيدٍ، و قُطْرُبٌ تنوينَ اسمِ الإشارةِ (أُولاءِ)، فقدْ نقلَ أَبو عليٍّ الفارسيُّ عنِ ابنِ السَّرَّاجِ عنِ المبرِّدِ عنِ المازنيِّ عنْ أبي زيدٍ قالَ : سمِعْتُ أَبا السَّمالِ يقولُ : (هؤلاءٍ قومُكَ)، قالَ المبرِّدُ : " قلتُ لأبي عثمانَ : كيفَ تكونُ هذهِ نكرةً و هو يومئُ إلى (قومِكَ) ؟ فقالَ : أَلا ترى أَنَّكَ تقولُ : (هؤلاءِ رجالٌ) فـ (هؤلاءِ) معرفةٌ، و ما بعدَهُ نكرةٌ " [٢٢]، و قالَ الرَّضيُّ عنْها : " و قدْ يُنوَّنُ مكسورًا، و يكونُ التَّنوينُ للتَّنكيرِ، كما في : (صهٍ)، و إنْ كانَ (أُولاءِ) معرفةً، فيكونُ فائدتُهُ:البعدُ، حتَّى يصيرَ المشارُ إليهمْ كالمنكورينَ".[٢٣]

و ما قيلَ ذهولٌ عنْ مفهومِ التَّعريفِ في اسمِ الإشارةِ ؛ و إلا لزمَ إذا قلتَ : (هذا رجلٌ) أنْ يكونَ (هذا) نكرةً، أَوْ أَلاَّ يُشارَ بهِ إلاَّ إلى معرفةٍ، و لا قائلَ بهما.

و الصَّحيحُ أَنَّهُ نُوِّنَ شذوذًا ؛ لأنَّ هذهِ الأسماءَ أَبعُدُ ما تكونُ عنِ التَّنكيرِ، و لذا قالَ ابنُ مالكٍ:إنَّما هو نونٌ زِيدَ بعدَ الهمزةِ كنونِ (ضَيْفَنٍ). [٢٤]

و أَمَّا تركُ حذْفِ التَّنوينِ بسببِ تنكيرِ المعرفةِ فإنَّ (الابنَ) إذا وقعَ صفةً بينَ علمينِ حُذِفَ تنوينُهُ تخفيفًا ؛ لكثرةِ الاستعمالِ [٢٥]، فإذا نكَّرتَ العَلَمَ، ثمَّ عرَّفتَهُ بالألفِ و اللامِ، أَوْ بالإضافةِ لمْ تحذفْ التَّنوينَ إلا إنْ كانَ العَلَمُ بعدَ ذلكَ غالبًا، قالَ سيبويهِ : " و أَمَّا (زيدٌ ابنُ زيدِكَ)، فقالَ الخليلُ : (هذا زيدٌ ابنُ زيدِكَ)، و هو القياسُ، و هو بمنزلةِ : (هذا زيدٌ ابنُ أَخيكَ) ؛ لأنَّ (زيدًا) إنَّما صارَ ههنا معرفةً بالضَّميرِ الَّذي فيهِ، كما صارَ (الأخُ) معرفةً بهِ . أَلا ترى أَنَّكَ لوْ قلتَ : (هذا زيدُ رجلٍ) صارَ نكرةً، فليسَ بالعَلَمِ الغالبِ ؛ لأنَّ ما بعدَهُ غيَّرَهُ، و صارَ يكونُ معرفةً، و نكرةً بهِ . و أَمَّا يونسُ فلا ينوِّنُ " [٢٦]، و تقولُ : (هذا زيدُ بنُ عمرِكَ) إنْ جعلتَهُ غالبًا كابنِ كُراعٍ، و ابنِ الزُّبيرِ، و أَشباهِ ذلكَ، و في هذا تصديقٌ للرّضيِّ الذي أَجازَ أَنْ يبقى العلمُ معرفةً بعدَ إضافتِهِ، و سيأتي .

المسألةُ الثانيةُ : التثنيةُ و الجَمعُ :

منْ شروطِ تثنيةِ الاسمِ، و جمعِهِ التَّنكيرُ، و لذا قيلَ : " تنكيرُ العَلَمِ منْ لوازمِ تثنيتِهِ و جمعِهِ " [٢٧]، و إنَّما يُنكَّرُ بالتَّثنيةِ، و الجمعِ ما استُعمِلَ مفردُهُ علمًا، ثمَّ ثُنِّيَ، أَوْ جُمِعَ، قالَ سيبويهِ : " فإنْ قلتَ : (هذانِ زيدانِ منطلقانِ)، و (هذانِ عُمَرانِ منطلقانِ) لم يكنْ هذا الكلامُ إلا نكرةً، منْ قِبَلِ أَنَّكَ جعلتَهُ منْ أُمَّةٍ كلُّ رجلٍ منها زيدٌ، و عمرٌو، و ليسَ واحدٌ منها أَوْلى بهِ منَ الآخَرِ " [٢٨]، و نصَّ يونسُ، و الخليلُ على أَنَّ الجمعَ في هذهِ الأسماءِ كثيرٌ .

فمثالُ التَّثنيةِ قولُ ربيعةَ الرَّقِّيِّ :

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزيدَينِ في النَّدَى يَزيدِ سُلَيْمٍ و الأَغَرِّ بْنِ حاتِمِ [٢٩]

و مثالُ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ قولُ رُؤْبَةَ :

أَنا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينا [٣٠]

و مثالُ جمعِ المؤنَّثِ السَّالم قولُ عبدِ الله بنِ قيسِ الرُّقَيَّاتِ :

رَحِمَ الله أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ [٣١]

و مثالُ جمعِ التَّكسيرِ للكثرةِ قولُ جريرٍ :

أَخالِدَ قَدْ عَلِقْتُكِ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيَّبَني الخوالِدُ و الهُنودُ [٣٢]

و مثالُ جمعِ التَّكسيرِ لأدنى العددِ قولُ زيدِ الخيلِ :

أَلا أَبْلِغِ الأَقْيَاسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ و قَيْسَ بْنَ أُهْبانٍ و قَيْسَ بْنَ جابِرِ [٣٣]

و أُجرِيَ مُجرَى العَلَمِ الحقيقيِّ العَلَمُ اللَّفظيُّ، فقيلَ في تثنيةِ (أُسامةَ)، و جمعِهِ : (الأُسامتانِ، و الأُساماتُ) . [٣٤]

و يُستثنى منْ ذلكَ ما يلي :

الأَوَّلُ : ما وُضِعَ علمًا، و هو في حالِ تثنيةٍ، أَوْ جمعٍ فهو معرفةٌ، كأَنْ تُسمِّي شخصًا (زيدانِ)، و مثلُهُ منَ الجمعِ (أَذْرِعاتُ) ؛ إذْ لا يُقالُ لبعضٍ منهُ : (أَذْرِعَةُ)، بلْ هو مثلُ (مساجدَ) موضوعًا لشخصٍ مُعيَّنٍ .

الثَّاني : ما جاءَ عنِ العربِ منْ تسميةِ المتلازمَينِ باسمٍ واحدٍ، كقولِهم: (أَبانانِ، و عَمايَتانِ، و جُمادَيانِ، و رامَتانِ)، ومثلُهُ في الجمعِ (عرفاتُ)، كأَنَّ كلَّ موضعٍ منها يُسمَّى (عرفةَ) [٣٥]، و قيلَ : إنَّ (عرفةَ) منَ النَّوعِ الأوَّلِ.

و الفرقُ بينَ هذا و ما قبلَهُ أَنَّ هذا يُستعمَلُ واحدُهُ، قالَ امرؤُ القَيْسِ :

كَأَنَّ أَبانًا في أَفانينِ وَدْقِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ [٣٦]

و قالَ مُرَّةُ بْنُ مَحْكانَ :

في لَيْلَةٍ مِنْ جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبا [٣٧]

الثَّالثُ : العَلَمُ المضافُ " فإنَّهُ لا يكونُ في التَّثنيةِ، و الجمعِ إلاّ معرفةً، تقولُ : (هذا عبدُ الله، و هذانِ عبدا الله، و هؤلاءِ عبدو الله، و عَبيدُ الله، و عِبادُ الله)، و لأَدنى العددِ (أَعْبُدُ الله) ؛ لأنَّ هذا تُعرِّفُهُ بأنَّهُ مضافٌ إلى معرفةٍ، فالَّذي يعرِّفُهُ معَهُ " [٣٨]، و لذا لمْ تُثنَّ الضَّمائرُ، و لا أَسماءُ الإشارةِ، و لا الأسماءُ الموصولةُ، و لا ما لازمَ النِّداءَ، كـ (هناة) ؛ لملازمتِها التَّعريفَ [٣٩]، قيلَ : و لا ما لازمَ الألفَ و اللامَ، أَوِ الإضافةَ منَ الأعلامِ الَّتي اقترنَ وضعُها بهِما (كالعيُّوقِ) . [٤٠]

فإذا أُريدَ تعريفُ ما نُكِّرَ منَ الأعلامِ أُدخلتْ عليهِ " أل " التَّعريفِ كما في كلِّ الأبياتِ السَّابقةِ، أَوْ أُضيفَ، أَوْ نُودِيَ، و ليسَ جبرُ تعريفِهِ بواجبٍ كما ذهبَ إلى ذلكَ الرَّضيُّ تبعًا لابنِ الحاجبِ محتجًّا بالاستقراءِ، و القياسِ [٤١]، بل يجوزُ بقاؤُهُ نكرةً [٤٢]، و لا صِحَّةَ لزعمِ ابنِ الحاجبِ أنَّهمْ لمْ يستعملوها مثنَّاةً، و لا مجموعةً نكراتٍ أصلاً [٤٣]، فقدْ قالَ طَرَفَةُ :

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مالِكٍ [٤٤]

المسألة الثالثة : دخول الألف و اللام المعرّفة :

القياسُ في الأعلامِ المفرَدةِ ألاّ تدخلَ عليها " أل " التَّعريفِ ؛ لاستغنائِها بالتَّعريفِ الوضعيِّ عنِ التَّعريفِ بالقرينةِ الزَّائدةِ [٤٥]، و قدْ جاءَ عنهمْ دخولُها على العَلَمِ المفردِ في مثلِ قولِ أَبي النَّجمِ العجْليِّ :

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسيرِها حُرَّاسُ أَبْوابٍ لَدَى قُصورِها [٤٦]

قالَ الزَّمخشريُّ : " و قدْ يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بواحدٍ منَ الأُمَّةِ المُسَمَّاةِ بهِ، فلذلكَ منَ التَّأْوُّلِ يجْرِي مُجرَى (رجلٍ، و فرسٍ)، فيُجتَرَأُ على إضافتِهِ، و إدخالِ اللامِ عليهِ " [٤٧]، ثمَّ نَسبَ للمبرِّدِ أنَّهم إذا ذَكَرَ الرَّجلُ جماعةً اسمُ كلِّ واحدٍ منهمْ (زيدٌ) قيلَ لهُ : (فما بينَ الزَّيدِ الأَوَّلِ و الزَّيدِ الآخِرِ)، و (هذا الزَّيدُ أَشرفُ منْ ذاكَ الزَّيدِ)، وحكمَ بقلَّتِهِ .

و مثلُهُ قولُ ابنِ ميَّادةَ :

رَأَيتَ الوَليدَ بْنَ اليَزيدِ مُبارَكًا شَديدًا بِأَعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ [٤٨]

و ذهبَ الفرَّاءُ في البيتِ إلى أنَّهُ منْ قبيلِ الإتباعِ، لمّا أدخلَها في (الوليدَ) أدخلَها في (يزيد)، و علَّلَ لدخولِ (أل) على العلمِ بأَنَّ " العربَ إذا فعلتْ ذلكَ فقدْ أَمَسَّتِ الحرفَ مدحًا " [٤٩]، بلْ فرَّقَ بينَ دخولِها على ما لا يُجرى لمجيئِهِ على صورةِ الفعلِ مثلَ (يزيدَ، و يعْمُرَ) فلا تكادُ تدخلُ إلاّ في الشِّعرِ، و دخولِها على غيرِهِ، لما في ذلكَ منْ قبحِ الصورةِ اللَّفظيَّةِ .

و رُبَّما أَدخلوا على العَلَمِ (أل) الَّتي لتعريفِ الجنسِ، وذلكَ بعدَ (نِعمَ، و بِئسَ)، فيُقالُ : (نِعْمَ العُمَرُ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ)، و (بِئْسَ الحجَّاجُ حجَّاجُ بنُ يوسفَ) ؛ لأنَّهما لا يدخلانِ إلا على جنسٍ مُعرَّفٍ . [٥٠]

و قدْ تدخلُ على عَلَمِ الجنسِ، كقولِهِ :

و لَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَ عَساقِلا و لَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ [٥١]

فأَدخلَها على (بناتِ أَوْبَرَ) ضرورةً، و قالَ المبرِّدُ : لِلمحِ الصِّفةِ، و قيلَ: إنَّهُ اسمُ جنسٍ، كـ (ابنِ لبونٍ)، و قيلَ : إنَّهُ نكَّرَهُ كما قالَ سيبويهِ : (هذا ابنُ عرسٍ مقبلٌ)، ثمَّ أَدخلَ عليهِ (أل) .

قلتُ : في تأويلِهِ، و تلمُّسِ وجهٍ لَهُ ما يدلُّ على شذوذِهِ، و لو كانَ لِلمحِ الصِّفةِ لَسُمِعَ في النَّثرِ، أَوْ كانَ اسمَ جنسٍ لَصُرِفَ، و تنظيرُهُ بـ (ابن عرسٍ) في قولِ سيبويهِ بعيدٌ ؛ لأنَّ هذا نكَّرَهُ لقصدِ تنكيرِهِ، فأَبقاهُ نكرةً، و في البيت نُكِّرَ ليُعرَّفَ، و هو منْ نقضِ الغرضِ، و لذا فإنَّ الصَّحيحَ ما ذكرَهُ ابنُ جني منْ " أنَّهمْ لمْ يقولُوا : (الزَّيدُ)، و لا (العَمْرُو) إلا في الشَّاذِّ، و ضرورةِ الشِّعرِ " [٥٢]، وعليهِ جمهورُ النُّحاةِ، فلا يدلُّ ما جاءَ عنهمْ منْ ذلكَ على جوازِ زيادتِها في اختيارِ الكلامِ، و الأَوْلى اعتبارُها فيما سبقَ ، و نحوِهِ . ما لمْ يكنْ لدخولِها وجهٌ معتبرٌ . زائدةً ؛ لأَنَّهُ إذا ريمَ تعريفُ العَلَمِ الَّذي قُدِّرَ تنكيرُهُ كانَ بقاؤُهُ على تعريفِهِ السَّابقِ، أَوْ رجعُهُ إليهِ أَوْلى، هذا منْ جهةٍ، و منْ جهةٍ أُخرى دخولُهُا على ما لا يقبلُ التَّنكيرَ بوجهٍ، كقولِهِ:

فَإِنَّ الأُولاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ [٥٣]

فأدخلَ اللامَ على اسمِ الإشارةِ (أُولاءِ)، هذا إلى ارتكابِ زيادتِها كثيرًا حتى ساغَ أَنْ يجعلَ النُّحاةُ دعوى الزِّيادةِ وجهًا يُوَجِّلونَ بهِ ما شذَّ عنِ القاعدةِ .

المسألةُ الرابعةُ : دخولُ (لا) النافيةِ للجنسِ :

منْ شروطِ إعمالِ (لا) عملَ (إنَّ) أَنْ يكونَ اسمُها نكرةً، قالَ سيبويهِ : " و اعلمْ أَنَّ المعارفَ لا تجري مَجْرَى النَّكرةِ في هذا البابِ ؛ لأَنَّ (لا) لا تعملُ في معرفةٍ أبدًا " [٥٤]، أَيْ : معرفةٍ باقيةٍ على تعريفِها .

هذا مذهبُ البصريِّينَ، و أَجازَ الكوفيُّونَ أَنْ تعملَ في المعرفةِ، فأَجازَ الكسائيُّ أَنْ يُقالَ : (لا زيدَ في الدَّارِ)، و (لا أبا محمدٍ)، و (لا عبدَ اللهِ، و لا عبدَ الرَّحمنِ، و لا عبدَ العزيزِ)، و وافقَهُ الفرَّاءُ في (لا عبدَ اللهِ) ؛ لأنَّهُ حرفٌ مستعملٌ، يقالُ لكلِّ أَحدٍ : (عبدُ اللهِ)، و خالَفَهُ في الأَخيرَينِ ؛ لأنَّ الاستعمالَ لمْ يلزمْ فيهما لزومَهُ في (عبدِ اللهِ)، وقاسَهُما الكسائيُّ عليهِ . [٥٥]

و يقوِّي اقتصارَ الفرَّاءِ و تعليلَـهُ قولُهمْ : (نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدٌ)، و (بِئْسَ عبدُ اللهِ أَنا إِنْ كانَ كذا و كذا) كأَنَّهُ قالَ : (نعمِ المرءُ خالدٌ)، و لا يجوزُ (نِعْمَ غلامٌ خالدٌ) . [٥٦]

و جوَّزَ الفرَّاءُ أَنْ تعملَ في ضميرِ الغائبِ محكومًا بتنكيرِهِ، و نصبِهِ نحوَ (لا هوَ، و لا هيَ)، و في اسمِ الإشارةِ نحوَ (لا هذَينِ، و لا هاتَينِ) محكومًا بتنكيرِهِ، و حكَوا عنِ العربِ (إِنْ كانَ أَحدٌ سلكَ هذا الفجَّ فلا هوَ يا هذا)، و (إِنْ كانَ واحدٌ في هذا الفجِّ فلا هوَ)، قيلَ : و هوَ في غايةِ الشُّذوذِ، و التَّأويلُ فيهِ ممكنٌ .[٥٧]

و قالَ زُهَيْرُ بنُ مَسْعودٍ :

و لا هِيَ إلاَّ أَنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها عَلاةٌ كِنازُ اللَّحْمِ ذاتُ مَشارَةِ [٥٨]

و كانَ القياسُ أَنْ يجوزَ دخولُها على المعرفةِ الّتي فيها (أل) الاستغراقيَّةُ لما فيها منَ العمومِ، و لكنَّها لمْ تدخلْ ؛ لأنَّها بلفظِ (أل) العهديَّةِ، و ليسَ التَّنصيصُ بها على العمومِ كالتَّنصيصِ بمِنْ الجنسيَّةِ مذكورةً، أَوْ منويَّةً، ذكرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ، و علَّلَ لهُ . [٥٩]

و قالوا : (لا مَساسِ) معدولا عنِ المصدرِ [٦٠]، و بهِ قرأَ الحسنُ، و أَبو حَيْوَةَ، و ابنُ أَبي عَبْلَةَ، و قَعْنَبٌ قولَهُ تعالى : (قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الحَيَاةِ أَن تَقُولَ لاَ مِسَاسَ)[٦١]، و تقولُ العربُ إذا جاءَهمْ قومٌ نَطِفونَ، أَيْ : أَصحابُ ريبةٍ :

لا مَساسِ لا مَساسِ لا خَيْرَ في الأَوْقاسِ

و الأوقاسُ : السُّقَّاطُ، و العبيدُ، و مثلُهُ قولُهم : (لا حَساسِ)، أَيْ : لا يحسُّ شيئًا [٦٢]، و نحوُهُ قولُهمْ في الظِّباءِ : (إِنْ وردْنَ الماءَ فلا عَبابِ، و إِنْ فقدْنَهُ فلا أَبابِ)، و هي أَعلامٌ للمَسَّةِ، و العبَّةَ، و الأَبَّةِ، و هي : المرَّةُ مِنَ الأَبِّ، و هو : الطَّلَبُ [٦٣]، و قالُوا : (لا هَمامِ لي)، أَيْ : لا أَهُمُّ بهِ و لا أفعلُهُ. [٦٤]

و خُرِّجَ على ثلاثةِ أَوْجهٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّها لمْ تتمكَّنْ في التَّعريفِ أَلا ترى أَنَّكَ تقولُ في كلِّ موضعٍ : (لا مَساسِ)، فلمَّا لم تختصَّ، و شاعَ استعمالُها جرتْ مَجرَى النَّكرةِ، قالَهُ الفارسيُّ. [٦٥]

الثَّاني : أَنَّـهُ نفـيٌّ لفعلِ قـولٍ مقدَّرٍ، و أَصلُـهُ (لا أَقـولُ مَسـاسِ)، و نقـلَ أَبـو حيَّانٍ عن صاحبِ اللَّوامحِ قولَهُ : " فهذهِ الأسماءُ الَّتي بهذهِ الصِّيغةِ معارفُ، و لا تدخُلُ عليها (لا) النَّافيـةُ الَّتي تَنْصِبُ النَّكراتِ، نحـو (لا مـالَ لـكَ)، لكنَّـهُ فيـهِ نَفْيُ الفعلِ، فتقديرُهُ : (لا يكـونُ منـكَ مَساسِ)، و معنـاهُ النَّهْيُ أَيْ : (لا تَمَسَّني)" . [٦٦]

الثَّالثُ : أَنَّهُ على الحِكايةِ، " قالَهُ ابنُ جنـي، كأَنَّـهُ قـالَ : (مَساسِ)، فقالَ: (لا مَساسِ)، و كـذلكَ قـالَ فـي (هَمـامِ) إِنَّـهُ علـى الحِكايـةِ ؛ لأَنَّـهُ لا يُبنَـى علـى الكسرِ، و هو يريدُ بهِ الخبرَ " . [٦٧]

و ذهبَ الرَّضيُّ إِلى أَنَّها نكراتٌ لا معارفُ، و جعلَ دخولَ (لا) النَّافيـةِ للجنسِ دليلا على ذلكَ . [٦٨]

و قالوا : (لا أَباكَ) و (لا أَبايَ)، و منهُ قولُ أَبي حيَّةَ النُّمَيْرِيِّ :

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفيني [٦٩]

و قولُ مِسْكينِ الدَّارِمِيِّ :

فَقَدْ ماتَ شَمَّاخٌ و ماتَ مُزَرِّدٌ و أَيُّ كَريمٍ لا أَباكَ يَخَلَّدُ [٧٠]

قـالَ الرَّضـيُّ : " و هـو شـاذٌّ، لا يُقـاسُ عليـهِ، فـلا يقـالُ : (لا أخـاكَ، و لا يديكَ)"[٧١]، و صرَّحَ ابنُ السَّراجِ بأَنَّها ضرورةٌ . [٧٢]

و قـدْ وردَ مـنْ دخـولِ (لا) علـى المعرفـةِ جملـةٌ مـنَ الشَّـواهدِ، شـعرًا، و نثـرًا، دخلتَ فيهِ على العَلَمِ، مفردًا، أَوْ مضافًا، مجرَّدَينِ منْ (أل)، أَوْ غيرَ مجرَّدَينِ، و عندَها يلزمُ نزعُهُما مِمَّا كانتْ فيـهِ، أَوْ مِمَّـا أُضيفتْ إليـهِ [٧٣]، وهو فـي كلِّ ذلكَ نكرةٌ، قالَ سيبويهِ : " فأَمَّا قولُ الشَّاعرِ :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ [٧٤]

فإِنَّهُ جعلَهُ نكرةً كأَنَّـهُ قـالَ : (لا هَيْثَمَ مِنَ الهَيْثَمِينَ)، و مثلُ ذلكَ : (لا بصرةَ لكمْ)، و قالَ ابنُ الزُّبَيْرِ الأَسَدِيُّ :

أَرَى الحاجاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ و لا أُمَيَّةَ بِالْبِلادِ [٧٥]

و تقولُ : (قضيةٌ و لا أَبا حَسَنٍ)، تجعلُـهُ نكرةً . قلتُ : فكيفَ يكونُ هذا و إِنَّما أَرادَ عليًّا (رضيَ الله عنـهُ) ؟ فقالَ : لأَنَّـهُ لا يجوزُ لكَ أَنْ تُعْمِلَ (لا) فـي

معرفةٍ، و إنَّما تُعملُها في النَّكرةِ، فإذا جعلتَ أَبا حسنٍ نكرةً حَسُنَ لكَ أَنْ تُعمِلَ (لا)".[٧٦]

و يُستثنى منْ معنى التَّنكيرِ (لا عبدَ اللهِ)، و (لا عبدَ الرَّحمنِ) ؛ لأَنَّهما لا يُطلقانِ على غيرِهِ سبحانَهُ و تعالى حتَّى يُقدَّرَ تنكيرُهُما، و انبنى على ذلكَ أَلاّ تُحذفَ منهما (أل) [٧٧]، و بعضُهمْ يُسقطُها منْ (الرَّحمن، و العزيزِ)، و حكى الفرَّاءُ (قُتِلَ عبدُ العزيزِ و عَرْقَلٌ فلا عبدَ عزيزٍ، و لا عرقلَ لِيَهْ). [٧٨]

و للنُّحاةِ كلامٌ طويلٌ في تأويلِ تنكيرِهِ، و الاحتجاجِ لتلكَ الوجوهِ، أَوْ تضعيفِها، و كذا في الرَّدِّ على ما يضعِّفُها، فأَقولُ : تأوَّلَ النُّحاةُ تنكيرَهُ على أَحدِ الوجوهِ التَّاليةِ : [٧٩]

الوجهُ الأَوَّلُ : أَنْ يكنَّ نكراتٍ قُصِدَ بهنَّ العمومُ، فيكونَ كلٌّ منها نفيًا لكلِّ منْ تسمَّى بهذا الاسمِ، و يضعفُهُ أمرانِ :

أَحدُهما : ما حكاهُ الكسائيُّ منْ قولِهِمْ : (لا أَبا حمزةَ لكَ) غيرَ مصروفٍ، فلو كانَ نكرةً بهذا المعنى لصُرِفَ كما يُصرَفُ غيرُهُ منَ الأعلامِ إذا نُكِّرتْ .

و رُدَّ بأنَّهُما جُعِلا اسمًا واحدًا، فألزموا آخرَهُ البناءَ، فيكونُ ككايةِ الكسائيِّ (لا أبا محمَّدَ لكَ) . [٨٠]

ثانيهُما : أَنَّ بعضَ ما دخلتْ عليهِ لا يقبلُ معنى العمومِ نحوَ (أَمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لكمْ)، و (أَمَّا بغدادُ فلا بغدادَ لكمْ)، و (لا عُزَّى لكمْ) .

الوجهُ الثَّاني : أَنْ يُقدَّرَ مضافٌ هو (مِثْلٌ)، فلا يتعرَّفُ بالإضافةِ لتوغُّلِهِ في الإبهامِ، و عليهِ يتمشَّى حكايةُ الكسائيِّ السَّابقةِ، ولذا منع الأخفشُ وصفَهُ، لا بمعرفةٍ على ما هو الشَّأنُ في (مِثْلٍ) إذا أُضيفتْ لمعرفةٍ ؛ لأَنَّهُ في موضعِ النَّكرةِ، و لا بنكرةٍ ؛ لأنَّهُ معرفةٌ [٨١]، و يُضعِفُ القولَ بتقديرِ (مِثْلٍ) مضافٍ أمورٌ : [٨٢]

أَوَّلُها : أَنَّهُ قدْ وردَ العَلَمُ المفردُ مركَّبًا مع (لا) مخبرًا عنهُ بـ (مثلٍ) في قولِ جريرٍ :

تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ و لا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوانِحِ [٨٣]

فلوْ كانتْ إضافةُ (مِثْلٍ) منويةً لكانَ التَّقديرُ : (و لا مِثْلَ زيدٍ مِثْلُه)، و ذلكَ فاسدٌ.

ثانيها : أَنَّ مقصودَ المتكلِّمِ نفيُ مسمَّى العَلَمِ نفسِهِ لا نفيُ مثلِهِ .
ثالثُها : أَنَّ المعامَلَ بهذهِ المعاملةِ قدْ يكونُ انتفاءُ مثلِهِ معلومًا لكلِّ أَحدٍ، فلا يكونُ في نفيهِ فائدةٌ نحوَ (لا بصرةَ لكمْ)، و (لا عُزَّى لكم) .
رابعُها : وصفُهُ بالنَّكرةِ، قالَ الفرَّاءُ : إنَّ " منْ قالَ : (لا أَبا أُميَّةَ لكَ) ثُمَّ نعتَ نعتَهُ بنكرةٍ، و إنْ كانَ لهُ لفظُ التَّعريفِ بتركِ إجرائهِ فقالَ : (لا أَبا أُميَّةَ عاقلا لكَ)، و لا يُقالُ (العاقلَ) " . [٨٤]
خامسُها : التزامُ العربِ تجرُّدَ الاسمِ المستعمَلِ ذلكَ الاستعمالَ عنِ الألفِ و اللامِ، و لو كانتْ إضافةُ (مِثْلٍ) منويَّةً لم يُحتجْ إلى ذلكَ . [٨٥]
الوجهُ الثَّالثُ : أَنْ يُجعلَ العَلَمُ لاشتهارِهِ بتلكَ الخُلَّةِ كأَنَّهُ اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادةِ ذلكَ المعنى ؛ لأَنَّ معنى (قضيةٌ و لا أَبا حسنٍ لها) : (لا فيصلَ لها) ؛ إذْ هو (رضيَ اللهُ عنْهُ) كانَ فيصلاً في الحكوماتِ، و معنى (لا أُميَّةَ) : (لا جوادَ)، و معنى (لا كِسْرَى) : (لا ملكَ)، و هكذا الباقي .
الوجهُ الرَّابعُ : أَنْ يُشتقَّ وصفٌ مفهومٌ منْ تلكَ المعرفةِ، فـ (لا أَبا حسنٍ) بمعنى : (لا عالمَ)، و (لا هَيْثَمَ) أَيْ : (لا مُجريَ و لا سائقَ كسوقِ هيثمٍ)، و (لا أُميَّةَ) أَيْ : (لا ذا فضلٍ)، و (لا كِسْرَى) أيْ : (لا حاكمَ)، و نحو ذلكَ .
و قدْ يكونُ التَّأويلُ عامًّا، أيْ : (لا مُسمَّى بهذا الاسمِ، أَوْ لا واحدَ مِنْ مُسمَّياتِ هذا الاسمِ) .

المسألةُ الخامسةُ : تنكيرُ الحالِ و التمييزِ :

يشتركُ الحالُ، و التَّمييزُ في أَنَّ كلاهُما يُؤْتَى بهِ لرفعِ الإبهامِ النَّاتجِ عنْ تعدُّدِ الاحتمالِ، تقولُ : (جاءَ زيدٌ) فيحتملُ ضروبًا منَ الهيئاتِ، و تقولُ : (جاءَ عشرونَ)، فيحتملُ جنسُ الجائي وجوهًا، فإذا قلتَ في الأوَّلِ : (باكيًا)، و في الثَّاني : (فارسًا) ارتفعَ ما فيهما منْ إبهامٍ . [٨٦]
و قد أَجازَ يونسُ، و البغداديُّونَ في الحالِ أَنْ يكونَ معرفةً، و الكوفيُّون إذا كانَ فيهِ معنى الشَّرطِ [٨٧]، كما أجازَ الكوفيُّونَ، و ابنُ الطَّراوةِ في التَّمييزِ التَّعريفَ [٨٨]، و هما عندَ غيرِهِمْ واجبا التَّنكيرِ .
و الرَّأْيُ الَّذي أَميلُ إليهِ فيهما أَنَّ الأصلَ في الحالِ و التَّمييزِ التَّنكيرِ غيرَ أَنَّهُ لا يجبُ، فلئنْ كانَ ممتنعًا في نحو (مررتُ بزيدٍ القائمَ، و مررتُ بهمِ قائمِهِمْ،

و أَخذتُ العشرينَ الدِّرْهمَ) [٨٩]، فإنَّ ما وردَ عنِ العربِ معرفةً منهُ سماعيٌّ يُكتفَى بهِ، و منهُ قياسيٌّ يجوزُ انتحاءُ سمتِهِ . و ليسَ ههنا محلُّ بيانِهِ و تفصيلِهِ . فهو قياسٌ مقيَّدٌ، لا قياسٌ مطلقٌ، و عِلَّةُ ذلكَ :

١ . أَنَّ منْ هذهِ المعارفِ ما يؤدِّي معنًى لا تؤدِّيهِ النَّكرةُ الَّتي أَوَّلوا بها، و حسبي أَنْ أُشيرَ هنا إلى ما نُسبَ للحجازيِّينَ من قولِهِمْ : (مررتُ بهمْ ثلاثَتَهُمْ)، و هو جارٍ عندهم في العددِ منَ الثَّلاثةِ إلى العشْرةِ [٩٠]، و أَوَّلوهُ كلَّهُ بـ (جميعًا)، و تقولُ : (جالستُهُ ركبتَيْهِ إلى ركبتيَّ)، فلا تؤدي معناهُ (متجاورين، و لا متلاصقينِ) ؛ لأنَّ ما ذكروهُ فيهِ عمومٌ . بخلافِ لوْ قلتَ : (جاءَ زيدٌ وحدَهُ) و تأويلُهُ (منفردًا) .

٢ . أَنَّ تأويلَهمْ جاءَ أَحيانًا للعبارةِ كلِّها، كـ (ادخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّل)، و (كلمتُهُ فاهُ إلى فيَّ)، و (رجعَ عَوْدَهُ على بدْئِهِ)، و (مررتُ بهمْ قَضَّهمْ بقَضيضِهمْ)، و لذا وُفِّقَ ابنُ مالكٍ حينَ عبَّرَ باعتقادِ تنكيرِهِ معنًى إنْ عُرِّفَ لفظًا . [٩١]

٣ . فرَّقَ النُّحاةُ في الإعرابِ بينَ الكلمةِ الواحدةِ معرفةً، و نكرةً و معناهما النَّحويُّ واحدٌ، كما في (زيدٌ حسنٌ وجهًا)، و (زيدٌ حسنٌ وجهَهُ، أَوِ الوجهَ)، فـ (وجهًا) تمييزٌ، و (وجهَهُ، أَوِ الوجهَ) مؤوَّلٌ بنكرةٍ بالفصلِ (وجهًا لهُ)، أَوْ بزيادةِ (أل)، و رُبَّما أَخرجوهُ إلى إعرابِهِ شبيهًا بالمفعولِ بهِ، و هلِ الإعرابُ إلا توخِّي معاني النَّحوِ !

٤ . عمدَ النُّحاةُ في تأويلِ ما جاءَ منهما معرفةً إلى ما نصُّوا على عدمِ قياسِهِ، كتقديرِ حرفِ جرٍّ محذوفٍ، فإنَّهُ لا ينقاسُ إلاّ مع (أنَّ، و أَنْ) إنْ أُمِنَ اللّبسُ [٩٢]، أَوِ التَّضمينِ، يقول الشيخُ ياسينُ : " التَّضمينُ، و إسقاطُ حرفِ الجرِّ لا ينقاسانِ " [٩٣]، و قالَ الكفويُّ : " التَّضمينُ سماعيٌّ، لا قياسيٌّ، و إنَّما يُذهَبُ إليهِ عندَ الضَّرورةِ، أَمَّا إذا أَمكنَ إجراءُ اللَّفظِ على مدلولِهِ فإنَّهُ يكونُ أَوْلى " [٩٤]، أَوْ زيادةِ (أل)، إلاَّ إنَّها لكثرةِ زيادتِها و إنْ خالفتِ القياسَ كانَ التَّخريجُ عليها أَهونُ، و " ارتكابُ خلافِ الأصلِ . و إنْ كَثُرَ . إذا كانَ مستعملاً أَهونُ منِ ارتكابِ خلافِ الأصلِ غيرِ المستعملِ، و إنْ قلَّ " [٩٥]، و لما فيهِ منْ بقاءِ اللَّفظِ على أصلِهِ، أَوْ بتقديرِ المصدرِ، و وقوعُ الحالِ مصدرًا لا ينقاسُ إلا عندَ المبرِّدِ إذا كانَ المصدرُ نوعًا منَ العاملِ .[٩٦]

ثُمَّ إنَّ أَكثرَ تلكَ التَّراكيبِ قدْ أَخرجَها المانعونَ عنْ بابيِ الحالِ و التَّمييزِ فأعربوها بغيرِهما، و قدْ جمعَ أَبو حيَّانٍ ما وردَ منْ الحالِ معرفةً فأوعى، و أوردَ ما ذكرَهُ النُّحاةُ منْ وجوهِ الإعرابِ، و التأويلِ فأغنى . [٩٧]

يُضافُ إلى ما سبقَ أَنَّ هذهِ المعارفَ لمْ تجرِ مُجرى النَّكرةِ إلا في الموقعِ الإعرابيِّ عندَ منْ أَوجبَ التَّنكرَ في الحالِ، و التَّمييزِ، فهيَ ليستْ نكراتٍ في الحقيقةِ، و لهذا لا تجري عليها أَحكامُ النَّكرةِ جريانَها على (أحمد) ـ مثلا ـ إذا نكَّرتَهُ، فقلتَ : (لا أحمدَ عاقلا في الدارِ، و ما منِ أحمدٍ في الدّارِ)، كما لا تقولُ: (أحمدٌ في الدَّارِ) فتبدئُ بهِ، و لا تجعلُهُ صاحبَ حالٍ استحسانًا ؛ لأنَّهُ إذا نُكِّرَ بمنزلةِ (رجلٍ) .

و أقولُ بناءً على ما قدّمتُ أنَّهُ ليسَ فيما مثَّلوا بهِ مِمَّا يمكنُ أَنْ يُعدَّ منْ تنكيرِ المعرفةِ إلاَّ ما يلي :

أوَّلاً : العَلَمُ، و ذلكَ في الصُّورِ التَّاليةِ :

١ ـ أَجازَ ابنُ مالِكٍ مجيئَهُ حالا، فقالَ : " و إذا كانَ المضافُ (مِثْلا) جازَ الحُكْمُ على المضافِ إليهِ بالتَّنكيرِ، فُينعتُ بهِ نكرةٌ، نحوَ (مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعرًا، و يُجعلُ حالاً للمعرفةِ، نحوَ (هذا زيدٌ زهيرًا شعرًا) " . [٩٨]

٢ ـ و جاءَ تمييزًا فيما حَكاهُ أَبو زيدٍ منْ أنَّ العربَ تقولُ : (عندي عشرونَ أحمرَ) في رجالٍ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم (أحمرُ) [٩٩]، و يؤكِّدُ جوازَ ذلكَ أَنَّكَ متى جعلتَهُ تمييزًا لعددٍ مفردٍ لم تجدْ بُدًّا منْ جمعِهِ، و هو لا يُجمعُ إلاَّ بعدَ تنكيرِهِ، فتقولُ : (عندي ثلاثةُ زيودٍ، و أربعُ هنْداتٍ)، و تقولُ : (عندي عشرونَ زيدًا شجاعًا) فتصفُهُ بالنَّكرةِ .

٣ ـ وجاءَ حالا في قولِهِمْ : (أنتَ زيدًا أَشهرُ منكَ عمرًا)، و سُمِعَ (لَذو الرُّمَّةِ ذا الرُّمَّةِ أَشهرُ منهُ غَيْلانًا) [١٠٠]، و تنوينُ (غيلانٍ) دليلُ تنكيرِهِ، و التَّنكيرُ في العَلَمِ الثَّاني في كلا المثالَينِ أظهرُ، فكأَنَّ فيهِ منَ الاشتراكِ، أَوْ منْ الإبهامِ ـ لقلَّةِ إطلاقِهِ عليهِ ـ بحيثُ لا يعيِّنُ مسمَّاهُ، و تخريجُهما بتقديرِ (إذا تسمَّيتَ، و إذا سُمِّيَ) أَوْلى .

ثانيًا : الضَّميرُ، و قدْ جاءَ حالا في صورتَينِ :

١ . أَجازَ الكوفيُّون (عبدُ الله إيَّاهُ أَشْهرُ منهُ إيَّاها)، فعدُّوا كلا الضِّميرَينِ حالٌ، ومنعوا ذلكَ في ضميرِ المتكلِّمِ، و المخاطبِ [١٠١]، و لعلَّ في قصرِهِ على ضميرِ الغائبِ ما يدلُّ على إبهامِهِ .

٢ . خَرَّجَ ابنُ الحاجبِ نصبَ الضَّميرِ في (كنتُ أظنُّ أَنَّ العقربَ أشدُّ لسْعةً منَ الزُّنْبورِ فإذا هو إيَّاها) على أنَّهُ حالٌ منَ الضَّميرِ في الخبرِ المحذوفِ، و الأصلُ : (فإذا هو ثابتٌ مثلَها) ثُمَّ حُذِفَ المضافُ، فانفصلَ الضَّميرُ، و انتصبَ في اللَّفظِ على الحالِ على سبيلِ النِّيابةِ، كما قالوا : (قضيّةٌ و لا أَبا حسنٍ لها) على إضمارِ (مِثْلٍ) [١٠٢]، قالَ ابنُ هشامٍ : " و هو وجْهٌ غريبٌ، أَعني انتصابَ الضَّميرِ على الحالِ، و هو مبنيٌّ على إجازةِ الخليلِ (لهُ صوتٌ صوتُ الحمارِ) بالرَّفعِ صفةً لـ (صوتٍ)، بتقديرِ (مِثْلٍ) . [١٠٣]

ثالثًا : اسمُ الإشارةِ : فقدْ جاءَ تمييزًا، " قالَ الكسائيُّ : سمعتُ (هو أَحسنُ النَّاسِ هاتينِ)، يريدُ : (عَيْنَينِ)، فجعلَهُ نكرةً " [١٠٤]، و قالَ ابنُ السَّرَّاج بعدَ نقلِهِ : و هذا شاذٌّ غيرُ معروفٍ .

رابعًا : المضافُ إلى معرفةٍ، في قولِهِمْ : (تفرَّقوا أيادي سبا)، فقد أجازَ فيه ابنُ مالكٍ ما أجازَهُ في (هذا زيدٌ زهيرًا شعرًا)، أَيْ : (مثلَ أيادي سبا)، فلمَّا حُذِفتْ (مِثْلٌ) خلفتْها في التَّنكيرِ . [١٠٥]

فأَمَّا ما جاءَ منهُما معرَّفًا بالأَلفِ و اللامِ، وحُكِمَ عليهما بالزِّيادةِ فهو منْ قبيلِ النَّكرةِ لا مِمَّا نُكِّرَ منَ المعرفةِ .

المسألةُ السادسةُ : دخولُ حرفِ الجرِّ الذي لا يجرُّ إلا النكرةَ :

أَشارَ النُّحاةُ إلى حرفَينِ يدخلانِ على المعرفةِ تنزيلا لها منزلةَ النَّكرةِ :

أَوَّلُهما : (مِنْ) الزَّائدةُ الَّتي يُقصدُ بها استغراقُ الجنسِ، فإنَّها مِمَّا اختصَّتْ بهِ النَّكرةُ، " تقولُ : (ما جاءَني مِنْ رجلٍ)، ولا تقولُ : (ما جاءَني مِنْ زيدٍ) ؛ لأَنَّ رجلاً في موضعِ الجميعِ، و لا يقعُ المعروفُ هذا الموقعَ ؛ لأَنَّهُ شيءٌ قدْ عرفْتَهُ بعينِهِ، و لوْ قلتَ : (هلْ مِنْ زيدٍ ؟) كانَ خَلْفًا " . [١٠٦]

فإنْ قُصِدَ معنى التَّنكيرِ لم يمتنعْ أَنْ تقولَ : (هلْ مِنْ زيدٍ في الدَّارِ ؟)، و (ما مِنْ زيدٍ كزيدِ بنِ ثابتٍ) [١٠٧]، أَيْ : منَ الزَّيدِينَ، و لا يكونُ ذلكَ إلا في العَلَمِ.

ثانيهُما : (رُبَّ) :

وهيَ حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزَّائدِ لايدخلُ إلاّ على نكرةٍ حتى عرَّفوا النَّكرةَ بما تقبلُ دخولَ (رُبَّ)، و عدُّوها منْ علاماتِها [١٠٨]، فإذا نُزِّلَتِ المعرفةُ منزلةَ النَّكرةِ جازَ دخولُها، و قدْ جاءَ ذلكَ مقيسًا، و شاذًّا، و يمكنُ حصرُ هذهِ المواضعِ فيما يلي :

الأوَّلُ : العَلَمُ، فقدْ مثَّلَ بعضُ النُّحاةِ لما فقدْ سببَ العلميَّةِ في منعِ الصَّرفِ، فتنكَّرَ، فصُرفَ بـ (رُبَّ فاطمةٍ، و عِمْرَانٍ، و عُمَرٍ، و يَزيدٍ، وإبْرَاهيمٍ، و مَعْد يكَربٍ، و أَرْطًى) . [١٠٩]

الثَّاني : الضَّميرُ : و ذلكَ إذا كانَ ضميرَ غَيْبَةٍ مُلازمٍ للإفرادِ، والتَّذكيرِ، و التَّفسيرِ بتمييزٍ بعدَهُ مطابقٍ للمعنى، كقولِ الشَّاعرِ :

رُبَّهُ امْرأً بِكَ نالَ أَمْنَعَ عِزَّةٍ و غِنًى بُعَيْدَ خَصاصَةٍ و هَوانِ [١١٠]

خلافًا للجَزوليِّ، و منْ تَبعَهُ مِمَّنْ شرحَ كلامَهُ منْ لزومِ إفرادِ مُميِّزِهِ [١١١]، ويردُّهُ قولُ الشَّاعرِ :

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِثُ الْمَجْدَ دائِبًا فَأَجابُوا [١١٢]

هذا مذهبُ البصريِّينَ، و ذهبَ الكوفيُّون إلى جوازِ مطابقةِ الضَّميرِ لمفسِّرِهِ، فيُقالُ : (رُبَّها امرأةً، و رُبَّهما رجلَينِ، و رُبَّهُم رِجالا، و رُبَّهُنَّ نساءً) "، حَكَوا ذلكَ نقلاً عنِ العربِ، و ليسَ كما زعمَ ابنُ عصفورٍ أَنَّهمْ قالوهُ قياسًا [١١٣]، و قالَ الرَّضيُّ : " و ليسَ ما ذهبُوا إليهِ ببعيدٍ ؛ لأَنَّهُ مثلُ قولِهِ : (وَيْلُمِّها رَوْحَةً، و يا لها قصةً، و يا لكَ منْ ليلٍ)، و قدْ تُصرِّفَ في الضَّميرِ، كما رأيتَ " . [١١٤]

و قولُهُمْ (رُبَّهُ رجلاً)، و نحوُهُ مقيسٌ فصيحٌ، و ليسَ بقليلٍ، و لا شاذٍّ خلافًا لزاعمِ ذلكَ، كابنِ السَّرَّاجِ، و ابنِ مالكٍ، و اعتذرَ لهُ ابنُ عقيلٍ بأَنَّ قلَّتَهُ بالنِّسبةِ إلى جرِّها الظَّاهرَ [١١٥]، و قلتُ : أَوْ بالنِّسبةِ لعَوْدِ الضَّميرِ على مذكورٍ قبلَهُ .

و اختُلِفَ في هذا الضَّميرِ على مذهبَينِ : [١١٦]

المذهبُ الأوَّلُ : أَنَّهُ معرفةٌ، و هو قولُ أَبي عليٍّ الفارسيِّ، و كثيرٍ منَ النُّحاةِ، و أَنَّهُ إنَّما دخلتْ عليهِ (رُبَّ) ؛ لأنَّهُ قدْ جَرى مَجرى النَّكرةِ في عدمِ دلالتِهِ على معيَّنٍ .

قلتُ : التَّمسُّكُ بتعريفِهِ بعد ما علَّلُوا بتنكيرِهِ معنًى، و دخولِ (رُبَّ) الَّتي نكَّرتْهُ لفظًا لا وجهَ لهُ .

المذهبُ الثَّاني : أَنَّهُ نكرةٌ، قالَ الزَّمخشريُّ : " و الضَّميرُ في قولِهِمْ : (رُبَّهُ رجلاً) نكرةٌ مبهمٌ، يُرمَى بهِ منْ غيرِ قَصْدٍ إلى مضمرٍ لهُ، ثُمَّ يُفسَّرُ كما يُفسَّرُ العددُ المبهمُ في قولِكَ : (عشرونَ درهمًا) " [١١٧]، و إليهِ ذهبَ ابنُ هشامٍ [١١٨]، و ابنُ عُصفورٍ قائلا : " و ذلكَ أنَّ ضميرَ النَّكرةِ منْ طريقِ المعنى نكرةٌ ؛ لأنَّ الضَّميرَ هو الظَّاهرُ في المعنى، و إنَّما يكونُ ضميرُ النَّكرةِ محكومًا لهُ بحكمِ المعرفةِ منْ طريقِ نيابتِهِ مَنابَ ما عُرِّفَ بالأَلفِ واللامِ إذا عادَ على متقدِّمٍ ...، فلمَّا كانَ الضَّميرُ في بابِ (رُبَّ) مفسَّرًا بالنَّكرةِ بعدَهُ كانَ نكرةً منْ كلِّ وجهٍ ؛ لأَنَّهُ إذْ ذاكَ لا ينوبُ منابَ اسمٍ مُعرَّفٍ بالأَلفِ و اللامِ " [١١٩]، و وافقَهمْ الرَّضيُّ . [١٢٠]

و في الضَّميرِ العائدِ على نكرةٍ خلافٌ، فقيلَ : إنَّهُ نكرةٌ مطلقًا، و قيلَ : إنَّهُ معرفةٌ مطلقًا، و قيلَ : إنَّ النَّكرةَ الَّتي يرجعُ إليها ذلكَ الضَّميرُ إمَّا أَنْ تكونَ واجبةَ التَّنكيرِ، فالضَّميرُ حينئذٍ نكرةٌ، و إمَّا أَنْ تكونَ جائزتُهُ، فالضَّميرُ حينئذٍ معرفةٌ، كما في (جاءني رجلٌ فأكرمتُهُ)، فإنَّ رجلا فاعلٌ، و الفاعلُ يجوزُ أَنْ يكونَ نكرةً، و معرفةً . [١٢١]

و ذَهبَ الرَّضيُّ في تفصيلِهِ مذهبًا آخَرَ، فقالَ : " و أَمَّا الضَّميرُ في نحوِ (رُبَّ شاةٍ وسخلتِها) فنكرةٌ، كما في (رُبَّهُ رجلاً) ؛ لأَنَّهُ لمْ يختصَّ المنكَّرُ المعودُ إليهِ بحكمٍ أَوَّلا، ... و أَمَّا إنْ لمْ يختصَّ المعودُ إليهِ بشيءٍ قبلُ نحوَ (أَرجلٌ قائمٌ أبوهُ)، و

فَإِنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمُّكَ أَمْ حِمارُ [١٢٢]

... و نحوَ (رُبَّهُ رجلا، و بئسَ رجلا، و نعمَ رجلا، و يا لها قصةً، و رُبَّ رجلٍ و أَخيهِ)، فالضَّمائرُ كلُّها نكراتٌ ؛ إذْ لمْ يسبقْ اختصاصُ المعودِ إليهِ بحكمٍ، و لو قلتَ : (رُبَّ رجلٍ كريمٍ و أَخيهِ) لمْ يجزْ، و كذا (كلُّ شاةٍ سوداءَ وسخلتِها بدرهمٍ) ؛ لأَنَّ الضَّميرَ يصيرُ معرفةً برجوعِهِ إلى نكرةٍ مختصَّةٍ بصفةٍ " . [١٢٣]

و مثْلُ هذا الضَّميرِ في إبهامِهِ ما أشارَ إليهِ الزَّمخشريُّ عندَ قولِهِ تعالى(كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى (١٥) نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى (١٦))[١٢٤] في قراءةِ من رفعَ نزاعة قالَ : " و يجوزُ أَنْ يكونَ ضميرًا مُبْهَمًا تَرْجَمَ عنْهُ الخبرُ، أَوْ ضميرَ القِصَّةِ". [١٢٥]

الثَّالثُ : المعرَّفُ بـ (أل) :

أَجازَ بعضُ النُّحاةِ دخولَ (رُبَّ) على المعرَّفِ بـ (أل)، فيُقالُ : (رُبَّ الرَّجلِ لقيتُ)[١٢٦]،

و استشهدوا على ذلكَ بقولِ أبي دُؤَاد الإياديِّ :

رُبَّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ فيهِمْ و العناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ [١٢٧]

في روايةِ جرِّ (الجامِلِ المُؤَبَّلِ)، و خرَّجَهُ المانعونَ على زيادةِ " أل "، ورُوِيَ البيتُ برفعِهما على أنَّ (ما) نكرةٌ مخفوضةٌ بها، و الجامِلُ خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، و التَّقديرُ (رُبَّ شيءٍ هو الجامِلُ)، أَوْ على أنَّ (رُبَّ) قدْ دخلتْ على الجملةِ الاسميَّةِ، و هو قولُ ابنِ مالكٍ . [١٢٨]

الرَّابعُ : المضافُ إلى الضَّميرِ :

حَكَى عبدُ الملكِ الأَصمعيُّ أنَّهُ سألَ أَعرابيَّةً : أَلِفلانٍ أَبٌ، أَوْ أَخٌ ؟ فقالتْ : (رُبَّ أَبيهِ، و رُبَّ أَخيهِ) [١٢٩]، قالَ أَبو حيَّانٍ : " و منَ العربِ منْ يجعلُ (أَخًا، و أَبًا) مضافَينِ إلى معرفةٍ نكرتَينِ " [١٣٠]، والصَّحيحُ أَنَّهُ شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ اتِّفاقًا، و إنَّما جاءَ على نيَّةِ الانفصالِ، كأَنَّهُ قالَ : (رُبَّ أَبٍ لهُ، و رُبَّ أَخٍ لَهُ) [١٣١]، فمَثَلُهُ في ذلك كقولِهِمْ : (لا أَباكَ) .

الخامسُ : المضافُ إلى مضافٍ إلى الضَّميرِ :

إذا أُضيفتِ النَّكرةُ إلى معرفةٍ صارتْ معرفةً، و لا يُستثنى منْ ذلكَ إلا ما كانَ نحوَ (مثلِكَ، و غيرِكَ) مِمَّا هو متوغِّلٌ في الإبهامِ، أَوْ ما كانتْ إضافتُهُ لفظيَّةٌ [١٣٢].

و قدِ استعملتِ العربُ أَلفاظًا أُضيفتْ إلى الضَّميرِ استعمالَ النَّكراتِ، فلمْ يتعرَّفْ ما أُضِفْنَ إليهما، فمنْ ذلكَ أَلفاظٌ أُضيفتْ إلى (وَحْدِهِ)، فقالوا : (نسيجُ وَحْدِهِ، و عُيَيْرُ وَحْدِهِ، و جُحَيْشُ وَحْدِهِ، و قَريعُ وَحْدِهِ، و رُجَيْلُ وحدِهِ)، قالَ أَبو عُبَيْدٍ : " و العربُ تنصبُ (وحدَهُ) في الكلامِ كلِّهِ، لا ترفعُهُ، و لا تخفضُهُ إلاّ في ثلاثةِ أَحرفٍ : (نسيجِ وحدِهِ، و عُيَيْرِ وحدِهِ، و جُحَيْشِ وحدِهِ)، فإنَّهمْ

يخفضونها " [١٣٣]، و جرُّهُ في كلِّ ما سبقَ شاذٌّ شذوذَ قولِهِمْ : (على وحدِهِ). [١٣٤]

و قالوا : (عبدُ بطْنِهِ، و واحدُ أُمِّهِ)، و منهُ قولُ حاتمِ الطَّائيِّ :

أَماوِيَّ إِنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ أَخَذْتُ فَلا قَتْلٌ عَلَيْهِ و لا أَسْرُ [١٣٥]

فاستعملَهُ نكرةً، " قالَ الفرَّاءُ، و هشامٌ : (نسيجُ وَحْدِهِ، و عُيَيْرُ وَحْدِهِ، و واحدُ أُمِّهِ) : نكراتٌ . الدَّليلُ على هذا أَنَّ العربَ تقولُ : (رُبَّ نسيجٍ وحدِهِ قدْ رأيتُ، و رُبَّ واحدِ أُمِّهِ قد أَسَرْتُ) " . [١٣٦]

و ذكرَ أَبو عليٍّ الفارسيُّ نقلا عنِ أَبي الحسنِ الأَخْفَشِ أَنَّ من العربِ منْ يجعلُ (واحدَ أُمِّهِ)، و (عَبْدَ بطنِهِ) نكرتَينِ، فيُدخلُ عليهما (رُبَّ)، و كونُهما معرفتَينِ أكثرُ . [١٣٧]

و قدْ وجَّهَ النُّحاةُ التَّنكيرَ بثلاثةِ أوجهٍ : [١٣٨]

الأَوَّلُ : أَنَّها على تقديرِ الانفصالِ، و نُسبَ لأبي الحسنِ الأخفش، و قالَ بهِ الواحديُّ، و التَّقديرُ : (واحدٌ لأُمِّهِ، و عبدٌ لبطنِهِ)، و قدْ أجازَهُ ابنُ كيسانَ فيما لا يجبُ تنكيرُهُ نحوَ (ما جاءَني غلامُ زيدٍ ظريفٌ)، أيْ : (علامٌ لزيدٍ)، فتأويلُهُ بهِ ههنا أجوزُ .

الثَّاني : أَنَّهُ لم يتعرَّفْ بالإضافةِ و إِنْ أُضيفَ إلى المعرفةِ، لتوغُّلِهِ في الإبهامِ ؛ إِذْ لا ينحصرُ بالنِّسبةِ إلى مضافٍ إليهِ معيَّنٍ ؛ إِذْ بعدَ الإضافةِ لا يتعيَّنُ المضافُ أَيضًا، فهيَ نظيرُ (غيرِكَ، و مثلِكَ) .

قلتُ : يدلُّ على ذلكَ أَنَّكَ إِنْ رجعتَ بالضَّميرِ إلى معرفةِ نحوَ (زيدٌ واحدُ أُمِّهِ) تعرَّفَ .

الثَّالثُ : أَنَّهُ لاحظَ في (واحدِ أُمِّهِ) مُفْرَدَ أُمِّهِ، و في (عبدِ بطنِهِ) خادمَ بطنِهِ، و الضَّميرُ فيهما لا يرجعُ إلى واحدٍ، و لا عبدٍ، و لكنَّهُ راجعٌ إلى غيرِهما مِمَّا تقدَّمَ ذكرُهُ .

المسألة السابعة : الإضافة :

قالَ ابنُ جني : " ما كانَ منَ الأسماءِ لا يمكنُ تنكيرُهُ، و خَلْعُ تعريفِهِ عنْهُ فإضافتُهُ غيرُ جائزةِ البتةَ ؛ لأنَّهُ إذا كانَ لا يُضافُ الاسمُ إلاّ و هو نكرةٌ فما لا يمكنُ تنكيرُهُ فهو منَ الإضافةِ أَبعدُ ؛ إِذْ كانتْ حالُ الإضافةِ إنَّما هي في

المرتبـةِ بعـدَ التَّنكيـرِ لا بـدَّ مـنْ ذلـكَ، وتلـكَ الأَسـماءُ : الأَسـماءُ المضـمرةُ، والأَسماءُ المشارُ بِها، فلأَجلِ ما ذكرنا لمْ توجدِ الإضافةُ في شيءٍ منها ؛ لاستغنائِها بتعرُّفِها عنْ أَنْ تُكسَى تعريفًا آخَرَ " [١٣٩]، فلا يقالُ : (ضربْتُ هؤلاءِ زيدٍ)، و لا (جاءَني هو بكرٍ) .

و قالَ سيبويهِ عنْ أَسماءِ الإشارةِ، و الأَسماءِ الموصولةِ : " و اعلمْ أَنَّ هذهِ الأَسماءَ لا تُضافُ إلى الأَسماءِ، كما تقولُ : (هذا زيدُكَ) ؛ لأَنَّها لا تكونُ نكرةً، فصارتْ لا تضافُ كما لا يُضافُ ما فيهِ الألفُ واللامُ " . [١٤٠]

فتحصَّلَ منْ ذلكَ أَنَّهُ لا يُضافُ منَ المعارفِ إلاّ العَلَمُ إذا عَرَضَ لهُ الاشتراكُ، فنُزِّلَ منزلةَ أَسماءِ الأَجناسِ سواءٌ أَكانَ اشتراكًا حقيقيًّا، أَمْ تقديريًّا، و منهُ قولُ الشَّاعرِ :

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يَماني [١٤١]

و منهُ قولُ :

لَعَمْري لَئِنْ كانَتْ بَجِيلَةُ زانَها جَريرٌ لَقَدْ أَخْزَى كُلَيْبًا جَريرُها [١٤٢]

و تُحذَفُ لأَجلِ الإضافةِ الألفُ و اللام و إِنْ كانتْ زائدةً و جوبًا [١٤٣]، فيقالُ : (أَعْشَى تَغْلِبَ، و نابغةُ ذُبْيانَ)، و منهُ قولُ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ

أَلا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي [١٤٤]

و قدْ كثُرَ في كلامِهم إِضافةُ العَلَمِ حتى ساغَ القياسُ عليهِ، فافترقَ بذلكَ عنْ تعريفِهِ بالألفِ و اللامِ، و قدْ وضَّحَ ابنُ جني الفرقَ بقولِهِ : " إِنَّ الإضافةَ قدْ تجدُها في أَنْفُسِ الأعلامِ كثيرًا واسعًا، و ذلكَ نحوُ (عبدُ اللهِ، و عبدُ الصَّمدِ، و عبدُ الواحدِ) ...، و على هذا عامَّةُ الكُنَى ؛ لأَنَّها أَعلامٌ أيضًا، نحوَ (أَبي محمدٍ، و أَبي القاسمِ، و أَبي عليٍّ) ...، و أَنَّ الإضافةَ في كثيرٍ منْ كلامِهمْ في تقديرِ الانفصالِ، و الانفكاكِ ...، فلذلكَ احتملُوا أَنْ يقولوا : (زيدُنا و محمدُكم)، و لمْ يقولوا : (البكرُ)، و لا (العمرُو) إلا شاذًّا". [١٤٥]

و قدْ اطَّردَتْ إضافةُ العَلَمِ في موضعَينِ :

الموضعُ الأَوَّلُ : ما يُكرَّرُ فيهِ الاسمُ في حالةِ الإضافةِ، و يكونُ الأَوَّلُ بمنزلةِ الآخَرِ، و ذلكَ قولُكَ : (يا زيدَ زيدَ عمرٍو، و يا زيدَ زيدَ أَخينا، و يا زيدَ زيدَنا)، قالَ جريرٌ :

يا تَيْمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يُلْقَيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ [١٤٦]

و زعمَ الخليلُ (رحمَهُ الله)، و يونسُ أَنَّها لغةٌ للعربِ جيِّدَةٌ . [١٤٧]

الموضِعُ الثَّاني : إضافةُ العَلَمِ المفردِ إلى لقبِهِ المفردِ إذا لمْ يكنْ ثَمَّ مانعٌ وجوبًا عندَ جمهورِ البصريِّينَ، أَوْ جوازًا، عندَ الكوفيِّينَ، والزَّجَّاجِ[١٤٨]، فتقولُ : (هذا سعيدُ كُرْزٍ، و زيدُ قفَّةَ)، و إذا أردتَ تنكيرَ (زيدٍ) لزمكَ تنكيرَ (قُفَةَ) ؛ لأَنَّهُ لا يكونُ الاسمُ نكرةً، و هو مضافٌ إلى معرفةٍ، فتقولُ : (هذا قيسُ قُفَّةٍ آخرَ منطلقٌ) . [١٤٩]

و يُفْهمُ مِمَّا سبقَ منْ أَنَّ العَلَمَ متى سُلِبَ تعريفُهُ جَرَى مَجرى النَّكراتِ الأجناسِ، فإذا أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرَّفَ بِها . يُفهمُ منْ ذلكَ " أَنَّهُ متى تكلَّفْتَ إضافتَهُ بعدَ سلبِهِ تعريفِهِ إلى النَّكرةِ أَنَّهُ نكرةٌ، و ذلكَ نحوُ (مررتُ بزيدِ رجلٍ، و عمرِو امرأةٍ) ...، و يكونُ في ذلكَ منَ الفائدةِ أَنَّكَ قدْ عرفتَ زيدًا هذا المشاعَ بأَنَّهُ مضافٌ إلى رجلٍ، فحصلَ فيهِ منَ الفائدةِ أَنْ ليسَ بزيدٍ منَ الزَّيدِينَ فقطْ " [١٥٠]، فيكتسبُ التَّخصيصَ، و إنْ كانَ ذلكَ نزرٌ قليلٌ .

و للرَّضيِّ رأْيٌ في تنكيرِ العَلَمِ المضافِ، قالَ : " عندي أَنَّهُ يجوزُ إضافةُ العَلَمِ معَ بقاءِ تعريفِهِ ؛ إذْ لا مانعَ منِ اجتماعِ التَّعريفَينِ إذا اختلفا "، و مثَّلَ لهُ بالعَلَمِ إذا أُضيفَ إلى ما هو متَّصفٌ بهِ معنًى نحوَ (زيدُ الصِّدقِ)، و إنْ لمْ يكُنْ في الدُّنيا إلا زيدٌ واحدٌ، و مثلُهُ قولُهم : (مُضَرُ الحمراءِ، وأَنْمارُ الشَّاءِ، و زيدُ الخيلِ)، فإنَّ الإضافةَ فيها ليستْ للاشتراكِ . [١٥١]

قلتُ : في بعضِ تقديراتِ النُّحاةِ، و تمسُّكِهِمْ بالصَّنعةِ النَّحويَّةِ ما يجعلُ بعضَ معاني الشَّعرِ باردةً، فليسَ كلُّ علمٍ مضافٍ مُقدَّرًا فيهِ التَّنكيرُ، والشَّياعُ، فقولُنا : (جاءَ زيدُ الكَرمِ) أَقوى دلالةً على لصوقِ صفةِ الكرمِ بزيدٍ من قولِنا : (جاءَ زيدٌ الكريمُ) حتى كأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ منِ الآخرِ، وعليهِ يُفسَّرُ ما كانَ نحوَ قولِهِ :

يا عُمَرُ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّه
اُكْسُ بُنَيَّاتي و أُمَّهُنَّهْ [١٥٢]

و قولِ جريرٍ :

فإنَّ قُرَيْشَ الحَقِّ لا تَتْبَعُ الْهَوَى و لَنْ يَقْبَلُوا في الله لَوْمَةَ لائِمِ [١٥٣]

و هلْ يُعقلُ اشتراكٌ في عقلٍ منْ يُخاطبُهُ الشَّاعرُ . إنْ كانَ ثَمَّ عقلٌ . بقولِهِ :

بِاللَّهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ [١٥٤]

و إنَّما هو فرطُ الحبِّ، و شِدَّةُ التعلُّقِ حتى أضافَها إلى نفسِهِ، كقولِ الشَّاعرِ المحدثِ :

مَكَّتِي لا جَلالٌ على الأَرْضِ يُداني جَلالَها أَوْ يَفُوقُ

و لو قلتَ لرجلٍ منْ دِمَشْقٍ مثلا : (سأنالُ منكَ و لو في دِمشقِكَ)، فمعناهُ : في المكانِ الَّذي يُفترضُ فيهِ أَنْ تكونَ في عِزَّةٍ و منعةٍ، و قالَ بعضُ الطَّائيِّينَ :

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العراقِ و شَوْقُهُ لأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ [١٥٥]

فلمْ ينسِهِ طولُ العهدِ، و اتِّصالُ البعدِ، و لمْ يخفِّفا لواعجَ الشوقِ، و لذا حَكَمَ ابنُ مالكٍ بأنَّ (العراقَ، و الشَّامَ) ملغيَّينِ لا يعتدُّ بهما إلا كما يُعتدُّ بالحرفِ الزَّائدِ . [١٥٦]

و قدْ يؤوَّلُ العَلَمُ بمعنى المشتقِّ كما في قولِهِ :

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذَابِ وَ إِنْ تَطْلُبْ نَداهُ فَكَلْبٌ دونَهُ كَلِبُ [١٥٧]

أيْ : طائشٌ، و مهلِكٌ، حتى لو فُصِلَ لعمِلَ عملَ الوصفِ . [١٥٨]

و على هذا يُقاسُ ما لمْ يتعيَّنِ الاشتراكُ، أَوْ يجوزُ .

المسألةُ الثامنةُ : إضافةُ المعرفةِ إلى (كلّ، و أيّ، و كم) :

(كلٌّ) اسمٌ موضوعٌ لاستغراقِ أَفرادِ المنكَّرِ، نحوَ (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ)[١٥٩]، و أَجزاءِ المفردِ المعرَّفِ نحوَ (كُلُّ زيدٍ حسنٌ) فإذا قلتَ : (أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ) كانتْ لعمومِ الأفرادِ، فإنْ أَضفتَ الرَّغيفَ إلى زيدٍ صارتْ لعمومِ أَجزاءِ فردٍ واحدٍ. [١٦٠]

و مثلُها في ذلكَ (أَيٌّ) إذا قُصِدَ بها البعضيَّةُ أُضيفتْ لمفردٍ معرفَةٍ مكرَّرةً، أَوْ منويًّا بها الأَجْزَاءُ ؛ ليَصِح فِيهَا معنى البعضيَّةِ نحوَ :

فَلَئِنْ لَقيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيِّي وأَيُّكَ فارِسُ الأَحْزابِ

و نحوَ (أَيُّ زيدٍ حسنٌ)، أَيْ : أَيُّ أَجْزَائِهِ، فَإِنْ لمْ يكنْ تعيَّنَ إضافتُها إلَى نكرَةٍ، أَوْ مثنًى، أَوْ مجموعٍ، نحوَ (أَيُّ رجلٍ)، و (أَيُّ الزَّيدَينِ عنْدَكَ) . [١٦١]

و كذا (كَمْ) فإنَّها في الخبرِ و الاستفهامِ لا تدخلُ إلا على نكرةٍ، و قدْ مضى ذلكَ .

و رُبَّما أَدخلوا شيئًا منْ ذلكَ على المعرفةِ إذا قُصِدَ العمومُ، كقولِهِمْ : (لكلِّ فرعونٍ موسَى) بصرفِهما ؛ لتنكُّرِهما، " و ذلكَ لأَنَّهمْ يجعلونَ الشَّيءَ المشتهِرَ في معنًى منَ المعاني كالصِّفَةِ المفيدةِ لذلكَ المعنى "، فيُصْرَفُ (فرعونُ، و موسى) ؛ لتنكيرِهما بالمعنى المذكورِ [١٦٢]، أَيْ : (لكلِّ ظالمٍ مُبطلٍ عادلٌ مُحِقٌّ)، كقولِهِ، و قدْ مرَّ آنفًا :

فَراشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذَابِ وَ إِنْ تَطْلُبْ نَداهُ فَكَلْبٌ دونَهُ كَلِبُ

أيْ : طائشٌ، و مُهلِكٌ، و عليهِ تقولُ : (فرستُ كلَّ أُسامةٍ)، أَيْ : بالغٍ في الشَّجاعةِ .

و نقلَ البغداديُّ عنْ شارحِ اللُّباب قولَهُ : " و يجوزُ أَنْ يبقى العَلَمُ في هذا على حالِهِ، و يكونَ المضافُ محذوفًا، أَيْ : (لمثلِ كلِّ فرعونٍ مثلُ موسَى) . وليسَ المرادُ هنا مسمًّى بموسَى، و لا مسمًّى بفرعونَ " . [١٦٣]

و قالوا : (ما كلُّ زيدٍ زيدًا)، و (ما كلُّ عمرٍو عمرًا) . [١٦٤]

و على هذا إذا أردتَ الجنسَ لمْ يمتنعَ أَنْ تقولَ : (كمْ زيدًا لقيتَ ؟)، أَوْ أردتَ الوصفَ : (كمْ سيبويهِ جالستُ ؟) أَيْ : عالمًا بالعربيَّةِ، (و كمْ أُسامةٍ ناجزتَ ؟) أَيْ : شجاعٍ، فتصرفُ، و تُحذفُ منْ أَجلِها (أل)، كما تُحذَفُ في (يا فرزدقُ)، و (أَعْشَى تَغْلِبَ)، و قد مرّ .

و جاءَتْ (كلٌّ)، و قد وليتْ مضافًا إلى مضافٍ إلى الضَّميرِ في قولِ الْمَرَّارِ الأَسَدِيِّ :

أَوْ كُلُّ بازِلِ عامِها مَلْمومَةٍ وَجْناءَ مُشْرِفَةٍ مَكانَ الأَحْلُسِ [١٦٥]

و الضَّميرُ في (عامِها) يرجعُ إلى موصوفٍ محذوفٍ ؛ لأَنَّ التَّقديرَ : (إلى ناقةٍ بازلِ عامِها)، و لا يجوزُ رجوعُهُ إلى (بازلٍ) نفسِها ؛ لأَنَّ البازلَ مضافةٌ إلى العامِ، فلوْ رَجَعْتَ فأضفتَ العامَ إليها كنتَ بمنزلةِ منْ يقولُ : (سيدُ غلامِهِ)، أَيْ : سيدُ غلامِ السَّيِّدِ، و هذا محالٌ . [١٦٦]

المسألة التاسعة : وصف النكرة بالمعرفة وعكسه :

قالَ سيبويهِ : " و اعلمْ أَنَّ المعرفةَ لا توصَفُ إلاّ بمعرفةٍ، كما أَنَّ النَّكرةَ لا توصَفُ إلاّ بنكرةٍ " [١٦٧]، و علَّلُوا لذلكَ بأَنَّ الصِّفةَ هيَ الموصوفُ، و المعرفةُ خاصَّةٌ، و النَّكرةُ عامَّةٌ، و لا يكونُ الشَّيءُ الواحدُ خاصًّا و عامًّا في آنٍ واحدٍ، و قريبٌ منهُ ما ذكرهُ الفارسيُّ منْ أَنَّ النَّكرةَ تدلُّ على أَكثرَ منْ واحدٍ، و المعرفةَ تدلُّ على واحدٍ، و حيثُ لمْ يجزْ أَنْ يكونَ الواحدُ جمعًا، لمْ يجزْ أَنْ توصفَ النَّكرةُ بالمعرفةِ، و لا المعرفةُ بالنَّكرةِ . [١٦٨]

فإذا توالتْ معرفةٌ، و نكرةٌ صفةً، و موصوفًا حُكِمَ على أَحدِهما بحُكْمِ الآخَرِ، و عليهِ فكلّ معرفةٍ حُكِمَ بتنكيرِها مِمَّا يجوزُ وصفُهُ مِمَّا سبقَ، أَوْ مِمَّا سيأتي جازَ وصفُهُ بالنَّكرةِ جوازًا مطلقًا، و يُستثنَى منْ ذلكَ شيئانِ :

أحدُهما : ما تجدَّدَ تعريفُهُ بوجهٍ منْ وجوهِ التَّعريفِ كالإضافةِ إلى معرفةٍ، و دخولِ الألفِ و اللامِ، و النِّداءِ .

و ثانيهما : ما حُكِمَ بتنكيرِهِ و فيهِ الألفُ و اللامُ على تقديرِ زيادتها، أَوْ على تقديرِ معنى الجنس موصوفَينِ بمفردٍ إصلاحًا للَّفظِ إلاّ في نحوِ (قدْ أمرُّ بالرَّجلِ خيرِ منكَ) ؛ لأنَّ (منْ) تمنعُ دخولَ (أل) .

فأمَّا وقوعُ ما تنكَّرَ صفةً، فلمْ يرد إلاّ في الأَعلامِ بنوعَيْها إذا استُخْلِصَ منْها معاني الأوصافِ .

و أَكتفي هنا بالإشارةِ إلى ما لا بُدَّ منَ الإشارةِ إليهِ، و ذلكَ ما يلي :

١ ـ قولُ بعضِ العربِ : (هذا ابنُ عُرْسٍ مقبلٌ)، و نظيرُهُ (هذا قيسُ قُفَّةٍ أخرُ منطلقٌ) أَرادَ في (قيسِ قُفَّةٍ) ما أَرادَ في قولِهِ : (هذا عثمانٌ آخَرُ)، " وعلى هذا الحدِّ تقولُ : (هذا زيدٌ منطلقٌ)، كأَنَّكَ قلتَ : (هذا رجلٌ منطلقٌ)"[١٦٩]، و معَ جوازِ أَنْ يكونَ كلٌّ منْ (مقبلٌ، و منطلقٌ) خبرَ مبتدأٍ على تقديرِ : (هو) مضمرةً، إلاّ أَنَّ سيبويهِ أَرادَ التَّنكيرَ فيهما يُؤكِّدُ ذلكَ قولُهُ في موضعٍ آخَرَ : " فإنْ قلتَ : (هذانِ زيدانِ منطلقانِ، و هذانِ عَمْرانِ منطلقانِ) لمْ يكنْ هذا الكلامُ إلاّ نكرةً ...، و على هذا الحدِّ تقولُ : (هذا زيدٌ منطلقٌ) أَلا ترَى أَنَّكَ تقولُ : (هذا زيدٌ منَ الزَّيدِينَ)، فصارَ كقولِكَ : (هذا رجلٌ منَ الرِّجالِ)" . [١٧٠]

و إنَّما يجوزُ ما سبقَ فيما يحتملُ معنى التَّنكيرِ، و بقاؤُهُ على بابهِ أَوْلى، و لهذا لمْ يذكرْهُ سيبويهِ وجهًا في (عبدِ الله) فيما حكاهُ يونسُ، و أَبو الخطَّابِ

عمَّنْ يوثَقُ بـهِ منَ العربِ منْ قولِهِمْ : (هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ) [١٧١]، و لا في قراءةِ من رفعَ لظى في قولِهِ تعالى :(كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى* نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى)[١٧٢]، ولا في (نزاعة الشوى) [١٧٣] في قراءةِ الرَّفعِ . [١٧٤]

فإنْ تعاطفَ نكرةٌ، و معرفةٌ نحو (هذا رجلٌ و زيدٌ منطلِقَينِ) كانَ النَّصبُ عل الحالِ لا يجوزُ غيرُهُ ؛ لأنَّ الحالَ قدْ تأتي منَ النَّكرةِ، فإنْ قدَّرتَ تنكيرَ (زيدٍ)، أَوْ قلتَ : (و أحمدٌ) كانَ الوصفُ هو الوجهَ ؛ لأَنَّ (هذا رجلٌ منطلقًا) جائزٌ، و لكنَّهُ ليسَ بالحسنِ، و مثلُهُ قولُ بعضِهِمْ : (هذهِ ناقةٌ و فصيلُها راتعان) عندَ منْ يرى (و فصيلُها) نكرةً . و سيأتي . و الوجهُ عندَ منْ حكمَ بتعريفِهِ (راتعَينِ)، و جعلُهُ وصفًا قبيحٌ، و لكنَّهُ لا يمتنعُ ؛ لأنَّ تقديرَ الفصلِ . و فصيلٌ لها . ممكنٌ، قالَ سيبويهِ : " و أَمَّا (رُبَّ رجلٍ و خيهِ منطلقَينِ)، ففيها قبحٌ حتى تقولَ : (و أَخٍ له) . و المنطلقانِ عندنا مجروران من قِبَلِ أَنَّ قولَهُ : (و أَخيهِ) في موضعِ نكرةٍ ؛ لأَنَّ المعنى إنَّما هو (و أَخٍ لهُ) " . [١٧٥]

فإنِ اختلفَ الإعرابُ تركتَ الوصفَ، و فررتَ إلى الحالِ . قياسًا على قولِ سيبويهِ . تقولُ : (عندي أحمدٌ، و نظرتُ إلى رجلٍ شجاعَينِ) ؛ لأنَّهُ لا سبيلَ إلى الوصفِ ؛ إذْ لا يكونُ بعضُ الاسمِ جرًّا، و بعضُهُ رفعًا . [١٧٦]

قلتُ : فإنْ قيلَ : (رُبَّ رجلٍ و أحمدٌ شجاعَانِ عندي) جازَ ؛ لأنَّ الرجلَ مرفوعٌ في التَّقديرِ، و اللهُ أعلمُ .

٢ . أَنْ يكونَ في الموصوفِ (أل) الجنسيَّةِ، فإنَّ ما تدخلُ عليهِ نكرةٌ معنًى، و قدْ جاءَ ذلكَ بعدَهُ مفردٌ، كقولِهِمْ : (ما يَحْسُنَ بالرَّجلِ خيرٍ منكَ أَنْ يفعلَ ذاكَ) إنْ أَعربْتَ (خيرٌ منكَ) صفةً لا بدلا، و لمْ تحكمْ بزيادةِ (أل)، ومنعوا ذلكَ في العَلَمِ، و فيما تَقْدِرُ فيهِ على الألفِ و اللامِ، فلا يجوزُ (ما يَحسنُ بزيدٍ خيرٍ منكَ)، و لا (ما يَحسنُ بالرَّجلِ شبيهٍ بكَ) . [١٧٧]

قالَ ابن هشامٍ : " و قالَ الخليلُ في (ما يحْسنُ بالرَّجُلِ خيرٍ منكَ أنْ يفعلَ كذا) هو على نيَّةِ (أل) في (خيرٍ)، و يردُّه أنَّها لا تجامعُ منْ الجارَّةَ للمفضولِ، و قالَ الأخفشُ : اللاَّم زائدةٌ، و ليسَ هذا بقياسٍ، و التَّركيبُ قياسيٌّ، و قالَ ابنُ مالكٍ : (خيرٍ) بدلٌ، و إبدالُ المشتقِّ ضعيفٌ، و أَوْلى عندي أَنْ يُخرَّجَ على قولِهِ :

و لَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني [١٧٨] " . [١٧٩]

كما جاءَتْ بعدَهُ الجملَةُ، و حينئذٍ يجوزُ إعرابُها صفةً اعتبارًا بتنكُّرِهِ معنًى، و حالا اعتبارًا بتعرُّفِهِ لفظًا، و منهُ البيتُ الَّذي مرَّ آنفًا، فجملةُ (يَسُبُّني) صفةٌ لـ (اللَّئيمِ)، ما لمْ يُذهبْ إلى زيادةِ (أل) كما ذهب الرَّضيُّ[١٨٠]، فإنَّهُ يكونُ منَ النَّكرةِ، لا منِ تنكيرِ المعرفةِ .

و أكثرَ الزَّمخشريُّ تبعًا لابنِ مالكٍ منْ جوازِهِ في آياتٍ [١٨١]، فتعقَّبَهُ أبو حيَّانَ و أَبقاهُ على تعريفِهِ، و قالَ : " و هو تخريجٌ ذهبَ إلى مثلِهِ بعضُ النَّحويِّينَ ...، و هو هدْمٌ للقاعدةِ المشهورةِ : بأَنَّ النَّكرةَ لا تُنعتُ إلا بالنَّكرةِ، و المعرفةَ لا تُنعتُ إلا بالمعرفةِ "، و احتجَّ بأنَّ " وصفَهُ بالمعرفةِ ذي اللاَّمِ دليلٌ على تعريفِهِ " [١٨٢]، كقولِهم : (أَهلكَ النَّاسَ الدِّينارُ الحمرُ، والدِّرْهَمُ البيضُ) .

قلتُ : قدْ يُرَدُّ بأنْ ليس في ذلكَ دليلٌ ؛ لأنَّ الغرضَ إصلاحُ اللَّفظِ، كما في (لا أبا حسنٍ)، فحُذِفتْ و هي فيهِ زائدٌ للمحِ الصِّفةِ، غيرَ أَنَّ تخالُفَهما تعريفًا و تنكيرًا في المجملِ ضعيفٌ، ما لمْ يصرفْهُ إلى الوصفِ وجهٌ ما، فقدْ قيل : إنَّ الوصفَ في البيتِ " أظهرُ للمقصودِ، و هو التَّمدُّحُ بالوقارِ و التَّحمُّلِ ؛ لأنَّ المعنى : (أَمُرُّ على اللَّئيمِ الَّذي عادتُهُ سبِّي) . و لا شكَّ أَنَّهُ لمْ يُردْ كلَّ لئيمٍ، و لا لئيمًا معيَّنًا " [١٨٣]، و بأنَّ ذلكَ دأَبُهُ، و الحالُ في الغالبِ منتقلةٌ .

و مثلُهُ قولُهُ سبحانَهُ و تعالى : چ ک گ گ گگ چ [١٨٤] ؛ لقراءةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ (حمارٍ) نكرةً .

٣ ـ أَجازَ الخليلُ في قولِهِمْ : (مررتُ بهِ فإذا لهُ صوتٌ صوتَ الحمارِ)، و : (مررتُ بهِ فإذا لهُ صراخٌ صراخَ الثَّكْلَى)، أَيْ : في كلِّ مصدرٍ جاءَ للتَّشبيهِ، مشعرٍ بحدوثٍ، بعدَ جملةٍ، مشتملةٍ على اسمٍ بمعناهُ، و على صاحبِهِ [١٨٥] . أجازَ أَنْ يرتفعَ (صوتَ الحمارِ، و صراخَ الثَّكْلَى) على الصِّفةِ؛ لأَنَّهُ تشبيهٌ، فمِنَ ثَمَّ جازَ أَنْ توصفَ النَّكرةُ بهِ على تقديرِ : (مِثْل)، و قاسَ عليهِ جوازُ (هذا رجلٌ أَخو زيدٍ)، إذا أَردتَ أَنْ تُشبِّهُهُ بأَخي زيدٍ، قالَ سيبويهِ : " و هذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوزُ إلا في موضعِ الاضطرارِ، و لو جازَ هذا لقلتَ : (هذا قصيرٌ الطويلُ، تريدُ : (مثلُ الطَّويلِ) " . [١٨٦]

و خرَّجهُ غيرُ الخليلِ على تأويلِهِ بالمشتقِّ، أَيْ : (لـهُ صوتٌ منكرٌ)، أَوْ على البدليَّةِ، فإنْ كانَ نكرةً جازَ أَنْ يكونَ صفةً، أَوْ بدلا . [١٨٧]

٤ ـ أَجازَ ابنُ مالكٍ أَنْ تقولَ : (مررتُ برجلٍ زهيرٍ) بالخفضِ صفةً للنَّكرةِ، و مررتُ بقومٍ أيادي سبا)، و ذلكَ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، أَيْ : (مِثْلِ زهيرٍ، و مثْلِ أيادي سبأ)، فلما نُزِعَ المضافُ، و أُقيمَ المضافُ إليهِ المعرفةُ مُقامَهُ، أُعربَ بإعرابِهِ، و أخذَ حكمَهُ من حيثُ التَّنكيرُ، فصحَّ وصْفُ النَّكرةِ بهِ [١٨٨]، و لذا قالَ في التَّسهيلِ إشارةً إلى المضافِ إليهِ عندَ حذفِ المضافِ : " و قدْ يخْلُفُهُ في التَّنكيرِ إنْ كانَ المضافُ (مِثْلا) " . [١٨٩]

قلتُ : و الأَوْلى أَنْ يُحكَمَ بأَنَّهُ نكرةٌ مؤوَّلةٌ بوصفٍ دونَ تقديرِ (مثْلٍ) ؛ لأنَّهُ يمكنُ أَنْ تقولَ : (مررتُ برجلٍ زهيرٍ ابناهُ، وحاتمٍ أخواهُ)، فترفعَ بهما الظَّاهرَ، و تقولُ : (أقبلَ رجلٌ زهيرٌ هو و أخوهُ) فتحمِّلُهُ ضميرًا، و توجبُ توكيدَهُ قبلَ العطفِ عليهِ، و تقولُ : (مررتُ بقومٍ أيادي سبا أجمعونَ)، فتؤكِّدَ ما فيهِ من ضميرٍ، و الوصفُ في هذا أَوْلى منْ (مِثْلٍ)، فيكونُ كقولِهِمْ : (مررتُ برجلٍ أَسَدٍ أبوهُ)، أَيْ : (شديدٍ)، و (مررتُ بقومٍ عربٍ أَجمعونَ)، أَيْ : (فصحاءَ) . [١٩٠]

المسألةُ العاشرةُ : الضميرُ الواقعُ فاعلا لفعلِ مدحٍ، أوْ ذمٍّ المفسَّرُ بتمييزٍ :

إذا قيلَ : (نِعْمَ رجلاً زيدٌ، و بِئْسَ رجلاً عمرٌو) فالفاعلُ عندَ جمهورِ النُّحاةُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، مُفسَّرٌ بعدَهُ بتمييزٍ، واجبِ الذِّكرِ، مطابقٍ لهُ في المعنى، و منهُ قولُ الشَّاعرِ :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا [١٩١]

و قولُ الآخَرِ :

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَ كَعْبُ
كِلاَهُمَا غَيْثٌ وَ سَيْفٌ عَضْبُ [١٩٢]

و يلْحَقُ بهما (فَعُلٌ) الَّذي يُرادُ بهِ المدْحُ، أَو الذَّمُّ، كقولِهِ عزَّ و جلَّ : كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ [١٩٣]، و قولِهِ تعالى : (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ)[١٩٤]، و، و(ظَرُفَ رجلاً زيد) . [١٩٥]

و يجوزُ في تفسيرِهِ أَنْ يُجَرَّ بـ (مِنْ)، فيُقالُ : (نِعْمَ مِنْ رجلٍ زيدٌ) [١٩٦]

و عنِ الفرَّاءِ، و الكسائيِّ أَنَّ المخصوصَ هو الفاعلُ، و لا ضميرَ في الفعلِ [١٩٧]، و يردهُ ثلاثةُ أُمورٍ : [١٩٨]

أَوَّلُها : دخولُ النَّاسخِ على المخصوصِ في قولِهِمْ : (نِعْمَ رجلاً كانَ زيدٌ)، و لا يدخلُ النَّاسخُ على الفاعلِ .

ثانيها : أَنَّهُ قدْ يُحذفُ كما في قولِهِ تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [١٩٩]، و لوْ كانَ فاعلاً لما حُذِفَ .

ثالثُها : أَنَّهُ قدْ يأتي ضميرًا، كقولِهم : (نِعْمَ رجلاً أَنتَ)، و لوْ كانَ فاعلاً لاتَّصلَ .

و مذهبُ النُّحاةِ أَنَّ هذا الضَّميرَ باقٍ على تعريفِهِ خلافًا للرَّضيِّ، قالَ : " الَّذي أَرَى أَنَّهُ نكرةٌ ...، و عندَ النُّحاةِ يبقى مُعَرَّفًا لكنَّ تعريفَهُ أَنقصُ مِمَّا كانَ في الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ التَّفسيرَ يحصلُ بعدَ ذكرِهِ مُبهَمًا، ... و إِنَّما حكمُوا ببقائِهِ على وضعِهِ منَ التَّعريفِ ؛ لأَنَّهُ حصلَ جبرانُ ما فاتَهُ بذكرِ المفسِّرِ بعدَهُ بلا فَصْلٍ " [٢٠٠] .

المسألةُ الحاديةَ عشرَةَ: عطفُ المضافِ إلى ضميرِ النكرةِ على تلكَ النكرةِ :

جمعَ ابنُ أَبي الرَّبيعِ هذهِ المواضعَ، فقالَ : " اعلمْ أَنَّ ما أُضيفَ إِلى المعرفةِ، فإِنَّهُ في خمسةِ أَبوابٍ يوجدُ نكرةً غيرَ معرفةٍ :

أَحدُها : بابُ (رُبَّ)، نحوَ قولِهِمْ : (رُبَّ رجلٍ و أَخيهِ)، و هذا لا يكونُ إِلاّ نكرةً ؛ لأَنَّ (رُبَّ) لا تخفضُ إِلاّ النَّكراتِ .

الثَّاني : في (كلّ)، نحوَ قولِهِمْ : (كلُّ شاةٍ و سخْلَتِها بدرْهمٍ) ... ؛ لأَنَّ كلاًّ لا تخفضُ إِلاّ النَّكراتِ .

الثَّالثُ : بابُ (لا)، نحوَ قولِهِمْ : (لا رجلَ و أَخاهُ)، و هذا لا يكونُ إِلاّ نكرةً ؛ لأَنَّ (لا) لا تنصبُ إِلاّ النَّكراتِ .

الرَّابع : (أَيّ) في قولِهِمْ :

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أَنْتَ و جارِها [٢٠١]

و هذا أَيضًا لا يكونُ إِلا نكرةً ؛ لأَنَّ (أَيًّا) هنا لا تخفضُ إِلاّ النَّكراتِ .

الخامسُ : قولُهمْ : (هذهِ ناقةٌ و فصيلُها راتعانِ) " . [٢٠٢]

قلتُ : و السَّادسُ المعطوفُ على مُمَيَّزِ (كمْ)، قالَ سيبويهِ : " (كمْ) لا تعملُ في الخبرِ، و الاستفهامِ إلا في النَّكرةِ " [٢٠٣]، فيقالُ : (كمْ ناقةً و فصيلَها، و كمْ شاةً و سخلتَها) . [٢٠٤]

و كذا لوْ جُرَّ مُمَيِّزُ الخبريَّةِ بـ (مِنْ) فإنَّهُ نكرةٌ لوقوعِهِ موقعَ المنصوبِ على التّمييزِ [٢٠٥]، فتقولُ : (كمْ منْ رجلٍ و ابنِهِ أكرمتُ)، و منهُ قولُ الأعشى :

و كَمْ دونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ و دَكْداكِ رَمْلٍ و أَعْقادِها

و وَضْعِ سِقاءٍ و إِحْقابِهِ و حَلِّ حُلوسٍ و إِغْمادِها [٢٠٦]

و الفرقُ بينَ (هذهِ ناقةٌ و فصيلُها راتعانِ)، و بقيَّةِ التَّراكيبِ، أَنَّ المعطوفَ عليهِ فيها لا يجبُ تنكيرُهُ، و لوْ قلتَ : (هذا فصيلُها)، لجازَ، و لكانتْ معرفةً، و أَمَّا الباقي فلا يقعُ موقعَ المعطوفِ عليهِ .

و حكمُ ذلكَ ضعيفٌ خلافًا للأَخْفَشِ فهوَ مقيسٌ عندَهُ، و اختارَهُ ابنُ مالكٍ، و أَبو حيَّانٍ، و الرَّضيُّ [٢٠٧]، و قالَ سيبويهِ عنْ المعطوفِ على مجرورِ (رُبَّ، و كلّ، و أَيّ، و كَمْ) : " و فيهِ على جوازِهِ، و كلامِ العربِ بهِ ضَعْفٌ " . [٢٠٨]

و وجهُ ما سبقَ في العربيَّةِ أَنْ تقطعَ، فتقولَ : (و أَخٍ لهُ)، و (و سخلةٍ لها)، و (كمْ ناقةٍ و فصيلٍ لها)، و (لا رجلَ و أَخًا لهُ)، أَوْ تنصبَ على المعيَّةِ، فتقولُ : (و سخلتَها، أَوْ و فصيلَها)، أَوْ تُتبعَ على المحلِّ، فتقولُ : (لا رجلَ و أَخوهُ)، و تقولُ : (هذهِ ناقةٌ و فصيلُها راتعَينِ)، فتجعلُ (راتعينِ) حالا، ما لمْ يوجبُ العطفَ معنًى، فإنَّ في رَفْعِ (و جارِها) خروجًا عنْ معنى المدْحِ إنْ عُطِفَ على (أَيّ)، أَوْ مدحًا لغيرِهِ إنْ عُطِفَ على (أنتَ) . [٢٠٩]

و لهُ أَربعةُ شروطٍ جاءَتْ عندَ النُّحاةِ متفرِّقةً :

الأَوَّلُ : أَنْ يُسبقَ المعطوفُ بنكرةٍ، فـ " لا يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ : (رُبَّ أَخيهِ) حتى تكونَ قدْ ذكرتَ قبلَ ذلكَ نكرةً . و مثلُ ذلكَ قولُ بعضِ العربِ : (كلُّ شاةٍ وسَخلتِها)، أَيْ : (و سخلةٍ لها)، و لا يجوزُ حتى تذكرَ قبلَهُ نكرةً، فيُعلَمَ أَنَّكَ لا تريدُ شيئًا بعينِهِ، و أَنَّكَ تريدُ شيئًا منْ أُمَّةٍ كلُّ واحدٍ منهمْ رجلٌ، و ضممْتَ إليهِ شيئًا منْ أُمَّةٍ كلُّهمْ يُقالُ لهُ أَخٌ، و لوْ قلتَ : (و أَخيهِ) و أَنتَ تريدُ بهِ شيئًا بعينهِ كانَ مُحالاً " . [٢١٠]

الثَّاني : أَنْ تكونَ النَّكرةُ المعطوفُ عليها غيرَ مختصَّةٍ، قالَ الرَّضيُ : " و أَمَّا الضَّميرُ في نحوِ (رُبَّ شاةٍ وسخلتِها) فنكرةٌ كما في (رُبَّهُ رجلاً) ؛ لأَنَّهُ لمْ يختصْ المنكَّرُ المعودُ إليهِ بحكمٍ أَوَّلا، ... و لو قلتَ : (رُبَّ رجلٍ كريمٍ و أَخيهِ) لمْ يجزْ، و كذا (كلُّ شاةٍ سوداءَ وسخلتِها بدرهمٍ) ؛ لأَنَّ الضَّميرَ يصيرُ معرفةً برجوعِهِ إلى نكرةٍ مختصَّةٍ بصفةٍ " . [٢١١]

الثَّالثُ : أَنْ يكونَ الإتباعُ بالعطفِ دونَ سائرِ التَّوابعِ، و أَنْ يكونَ العطفُ بالواوِ . [٢١٢]

الرَّابعُ : أَنْ يكونَ المعطوفُ منَ المضافِ إلى ضميرِ النَّكرةِ دونَ غيرِهِ منَ المعارف، فلا يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ : (رُبَّ رجلٍ و زيدٍ)، و لا (كمْ رجلاً و إيَّاها)، و لا (رُبَّ غلامٍ و السَّيِّدِ)، فإنْ لم تعطفْ على النَّكرةِ جازَ، فتقولُ : (كمْ رجلا و هيَ جاءاني) عطفًا على (كمْ) . [٢١٣]

و اختُلِفَ في الضَّميرِ في هذهِ التَّراكيبِ، و ما كانَ نحوَها على مذهبَينِ:

المذهبُ الأوَّلُ : أَنَّهُ نكرةٌ، قالَ سيبويهِ : " فإنْ قيلَ : أَمضافةٌ إلى معرفةٍ أَوْ نكرةٍ ؟ فإنَّكَ قائلٌ : إلى معرفةٍ، و لكنَّها أُجريَتْ مُجرَى النَّكرةِ، كما أَنَّ (مثلَكَ) مضافةٌ إلى معرفةٍ، و هي توصفُ بها النَّكرةُ، و تقعُ مواقعَها . أَلا ترَى أَنَّكَ تقولُ : (رُبَّ مثلِكَ) . و يدلُّكَ على أَنَّها نكرةٌ أَنَّهُ لا يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ : (رُبَّ رجلٍ و زيدٍ) " [٢١٤]، و قالَ في موضعٍ آخَرَ بعدَهُ : " و لا يقعُ . أَيْ : ما بعدَ العاطفِ . في موضعٍ لا يكونُ فيهِ إلاَّ نكرةً حتَّى يكونَ أَوَّلُ ما يَشغلُ بهِ العاملُ نكرةً، ثُمَّ يُعطفُ عليهِ ما أُضيفَ إلى النَّكرةِ، و يصيرُ بمنزلةِ (مِثلِكَ)، و نحوِهِ " [٢١٥]، و نصَّ ابنُ مالكٍ على أَنَّهُ إجماعٌ، فقالَ :

كُلٌّ لـ (رُبَّ ابنٍ و أُمِّهِ)، و (كمْ
شاةٍ و نَسْلِها) بِتَنْكيرٍ حَكَمْ

و شَرَحَهُ بقولِهِ : " و إذا عُطِفَ على مجرورِ (رُبَّ)، أَوْ منصوبِ (كمْ) الاستفهاميةِ مضافٌ إلى ضميرِهِ فهوَ نكرةٌ بإجماعٍ ... ؛ لأَنَّ العاملَ في المعطوفِ هوَ العاملُ في المعطوفِ عليهِ على الأَصَحِّ، و (رُبَّ)، و (كمْ) لا يعملانِ إلاَّ في نكرةٍ . فتقديرُ (رُبَّ رجلٍ و أَخيهِ) : (رُبَّ رجلٍ و أخٍ لهُ)، و

تقديرُ (كمْ ناقةً و فصيلَها) : (كمْ ناقةً و فصيلا لها)، و كذا التَّقديرُ في (رُبَّ ابنٍ و أُمِّهِ)، و(كمْ شاةٍ و نسلِها) " . [٢١٦]

قلتُ : فيما قالَهُ نظرٌ منْ جهتَينِ :

الأُولى : أَنَّ الأَوْلى أنْ يُعبَّرَ عنْ ذلكَ بأنَّهُ في معنى (و أَخٍ لهُ)، و (و فصيلاً لها) فأَمَّا التَّقديرُ فينبغي أَنْ يكونَ عندَ منْ يرى أَنَّ الضَّميرَ معرفةٌ، و يريدُ أَنْ ينفصلَ بما قدَّرَ منْ أَنْ يتعرَّفَ ما أُضيفَ إلى الضَّميرِ بهِ، و إلاَّ لجازَ اعتبارُ كلِّ إضافةٍ نكرةً ؛ لأنَّها لا تخلو منْ تقديرِ حرفِ (اللاَّمِ، أَوْ في، أَوْ مِنْ) .

الثَّانيةِ : أَنَّ الحكمَ بكونِهِ نكرةً غيرَ مجمعٍ عليهِ، كما سيأتي .

المذهبُ الثَّاني : أَنَّهُ معرفةٌ، و علَّلُوا ذلكَ بأنَّهُ " كثيرًا ما يُغتفَرُ في الثَّواني ما لا يُغتفَرُ في الأَوائلِ " [٢١٧]، و هو مذهبُ الفارسيِّ [٢١٨]، و ابنِ هشامٍ في المغني، و الجزوليِّ [٢١٩] .

المسألةُ الثانيةَ عشرةَ : الصَّرفُ و منعُهُ :

التَّعريفُ الَّذي يُذكرُ ضِمْنَ العِلَلِ المانعةِ منَ الصَّرفِ يُقصدُ بهِ العلميَّةُ ؛ لأنَّ الضَّميرَ، و اسمَ الإشارةِ، و الاسمَ الموصولَ منَ المعارفِ مبنيٌّ لا يدخلُهُ التَّنوينُ بوجهٍ، و المعرّفُ بالألفِ و اللامِ، أَوْ بالإضافةِ إلى معرفةٍ يُجرُّ بالكسرةِ و إنْ كانَ ممنوعًا منَ الصّرفِ، و إنَّما لم يدخلْهُ التَّنوينُ ؛ لأنَّهُ لا يجتمعُ معَ الألفِ و اللامِ، و لا معَ الإضافةِ، فلم يبقَ إلا العلميَّةُ . [٢٢٠]

و العَلَمُ الممنوعُ منَ الصَّرفِ إمَّا أَنْ تكونَ عَلَمِيَّتُهُ أَصليَّةً، و إمَّا أَنْ تكونَ طارئةً، أَيْ : أَنَّهُ سُمِّيَ بهِ و لمْ يكنْ قبلُ عَلَمًا .

فأمَّا ما كانتْ عَلَمِيَّتُهُ أَصليَّةً، فإنَّهُ لا يخلو منْ أنْ تكونَ العَلَمِيَّةُ شرطًا في منعِهِ الصَّرفَ، أَوْ لا . فإنْ كانتْ العَلَمِيَّةُ شرطًا في منعِهِ الصَّرفَ فإنَّهُ إذا نُكِّرَ صُرِفَ [٢٢١]، نحوَ (حمزةَ، و مَعْدِي كَربَ، و إبراهيمَ، و سلمانَ، و عُمَرَ، و أَحمدَ)، فيقالُ : (مررتُ بحمزةَ و حمزةٍ آخرَ)، و (هذا مَعْدِي كَربٌ مقبلٌ)، و (ما مِنْ إبراهيمٍ خيرٌ مِنْ إبراهيمَ الخليلِ)، و (كمْ سلمانٍ هنا)، و (عندي عُمَرُ و نظرتُ إلى عُمَرٍ آخرَ)، و (لقيتُ أَحمدًا مِنَ الأحمدِينَ) .

فأمَّا ما كانَ نحوَ (حمزةَ)، فقدْ قالَ المبرِّدُ : " كلُّ ما كانَ فيهِ الهاءُ مؤنَّثًا كانَ أَوْ مذكَّرًا، عربيًّا كانَ أَوْ أعجميًّا لمْ ينصرفْ في المعرفةِ، و انصرفَ في النَّكرةِ " . [٢٢٢]

و يلحقُ بـ (حمزةَ) ما سُمِّيَ بهِ منْ جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ عندَ منْ منعَهُ الصَّرفَ [٢٢٣]، قالَ ابنُ جني : " فإنْ سألَ سائلٌ فقالَ : ما تقولُ في مَنْ قالَ : (هذهِ أَذْرِعاتُ و مُسْلِماتُ)، فشبَّهَ تاءَ الجماعةِ بتاءِ الواحدِ، فلمْ ينوِّنْ ؛ للتَّعريفِ و التَّأنيثِ، و كيفَ يقولُ إذا نكَّرَ، أينوِّنُ أمْ لا ؟ فالجوابُ : أَنَّ التَّنوينَ معَ التَّنكيرِ واجبٌ هنا لا محالةَ ؛ لزوالِ التَّعريفِ، فأَقْصَى أَحوالِ (أَذْرِعاتَ) إذا نكَّرْتَها في منْ لمْ يصرفْ أَنْ تكونَ كـ (حمزةَ) إذا نكَّرْتَها، فكما تقولُ : (هذا حمزةُ و معَهُ حمزةٌ آخرُ)، فتصرفُ النَّكرةَ لا غيرُ، فكذلكَ تقولُ : (عندي مُسْلماتُ و نظرتُ إلى مُسْلِماتٍ آخرَ)، فتنوِّنُ (مُسْلِماتٍ) نكرةً لا محالةَ " . [٢٢٤]

و نصَّ سيبويهِ، و المبرِّدُ على صرفِ العَلَمِ المركَّبِ في النَّكرةِ [٢٢٥]، و تقولُ في الأعجميِّ : " (جاءَني موسَى و موسًى آخَرُ)، و (جاءَني عيسَى و عيسًى آخَرُ) " [٢٢٦]، وكذا المعدولُ، كـ (عُمَرَ)، و (حذامَ) علمًا لمذكَّرٍ، أَوْ لمؤنَّثٍ، قالَ سيبويهِ : " و إذا كانَ جميعُ هذا نكرةً انصرفَ كما ينصرفُ (عمرُ) في النَّكرةِ ؛ لأنَّ ذا لا يجيءُ معدولاً عنْ نكرةٍ " [٢٢٧]، و مثلُها ما فيهِ أَلفٌ و نونٌ زائدتانِ، و يلحقُ بهِ ما ليسَ لهُ (فعْلَى) مُسمَّى بهِ، فـ " (عثمانُ)، و (عُرْيانٌ) إذا سُمِّي بهِ امتنع صرفُهما للزِّيادةِ و التَّعريفِ، و ينصرفانِ في النَّكرَةِ " . [٢٢٨]
و كذلكَ موازنُ الفعلِ، فكلُّ " ما سمَّيْتَ بهِ منَ الأفعالِ لمْ ينصرفْ في المعرفةِ، و انصرفَ في النَّكرةِ، نحوَ (يزيدَ، و يشكرَ، و يضربَ)، و نحوُهُ لوْ كانَ اسمًا، تقولُ : (مررتُ بيزيدَ، و يزيدٍ آخرَ) . [٢٢٩]
و إنْ كانتِ العَلَميَّةُ ليستْ شرطًا في منعِ الصَّرفِ نحو (ليلى، و عفراءَ، و جواهرَ) فإنَّهُ إذا نُكِّرَ يبقى على منعِ الصَّرفِ، فيقالُ : (رُبَّ عفراءَ وجواهرَ لقيتُ)، و (ما مِنْ لَيْلَى أَشهرُ منْ لَيْلَى العامريَّةِ)، قالَ ابنُ الأنباريِّ : " و أَمَّا ما كانَ آخرُهُ أَلِفَ التَّأْنيثِ فإنَّما لمْ ينصرفْ البتَّةَ ؛ لأَنَّهُ مؤنَّثٌ، وتأنيثُهُ لازمٌ، فكأَنَّهُ أُنِّثَ مرَّتَينِ، فلهذا لمْ ينصرفْ ؛ لأَنَّ العلَّةَ فيهِ قامتْ مَقامَ علَّتَينِ". [٢٣٠]

و أَمَّا ما كانتْ علميَّتُهُ طارئةً، فإنَّهُ إمَّا أَنْ يكونَ قبلَ طروءِ العَلَمِيَّةِ مصروفًا، أَوْ لا، فإنْ كانَ مصروفًا عُومِلَ معاملةَ ما كانتْ عَلَمِيَّتُهُ أَصليَّةً، و هي شرطٌ في منعِ صرفِهِ .

و إنْ كانَ قبلَ طروءِ العَلَمِيَّةِ ممنوعًا منَ الصَّرفِ، فلا يخلو أَنْ يكونَ منعُهُ منَ الصَّرفِ قبلُ لعلَّةٍ واحدةٍ، أَوْ لعلَّتينِ إحداهُما الوصفيَّةُ .

فإنْ كانَ ممنوعًا منَ الصَّرفِ لعلَّةٍ واحدةٍ كأَنْ يُسمَّى بـ (ذِكْرَى، و صحراءَ) مِمَّا أَلِفُهُ للتَّأنيثِ لمْ ينصرفْ عندَ تنكيرِهِ [٢٣١]، فإنْ سُمِّيَ بـ (حَبَنْطَى، و قَبَعْثَرَى) مِمَّا أَلِفُهُ للإلحاقِ، أَوْ للتَّكثيرِ امتنعَ منَ الصَّرفِ معرفةً، فإذا نُكِّرَ انصرف، قالَ الزَّجَّاجُ : " و إذا سمَّيْتَ رجلا (مِعْزَى)، أَوْ (حَبَنْطَى) أَوْ بشيءٍ مِنْ هذهِ الَّتي ذكرْنا في هذا البابِ لم ينْصرفْ في المعرفةِ، وانصرفَ في النَّكرةِ " [٢٣٢] ؛ فرقًا بينَ أَلِفِ التَّأنيثِ و الألفِ الزَّائدةِ .

فأَمَّا صيغةُ منتهى الجموعِ فقدْ قالَ أَبو العبَّاسِ المبرِّدُ : " فإنْ سمَّيتَ رجلاً بـ (مساجدَ، و قناديلَ) فإنَّ النَّحويِّينَ أَجمعينَ لا يصرفونَ ذلكَ في معرفةٍ، و لا نكرةٍ، ويجعلونَ حالَهُ و هو اسمٌ لواحدٍ كحالِهِ في الجمعِ". [٢٣٣]

و نُقِلَ عنِ الأخفشِ أَنَّهُ كانَ " يصرفُ نحوَ (مساجدَ) علمًا ؛ لزوالِ السَّببِ، و هو الجمعُ، و هو خلافُ المستعملِ عندَهمْ " [٢٣٤]، كما نُسبَ إليهِ أَنَّهُ " يصرفُهُ بعدَ التَّنكيرِ " [٢٣٥] و هذا مخالفٌ لما في معانيهِ، فقدْ ذكرَ أَنَّه لا ينصرف في نكرةٍ، و لا معرفةٍ [٢٣٦]، و نصَّ عليهِ ابنُ السَّراجِ . [٢٣٧]

فإنْ رُكِّبَتْ نحوُ (حمراءَ) معَ اسمٍ قبلَها، و جُعلا اسمًا واحدًا، فإنَّهُ لا ينصرفُ للتَّعريفِ، و التَّركيبِ، " فإنْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ، فقلتَ : (رب كَلْبَصفْراءٍ مررتُ بهِ، و كَلْبَصفراءٍ آخرَ)، فتصرفُ في النَّكرةِ، و تعتقدُ في هذهِ الهمزةِ معَ التَّركيبِ أَنَّها لغيرِ التَّأنيثِ، و قدْ كانتْ قبلَ التَّركيبِ لهُ " [٢٣٨]، و كذا لو سمَّيتَ بـ (مساجدَ محاريبَ)، ثُمَّ نكَّرتَهُ صُرِفَ، و هو قولُ الأَخْفَشِ، و ابنِ السَّرَّاجِ ؛ لخروجِهِ عنْ حدِّ البناءِ الَّذي لا ينصرفُ، كما خرجَ بالهاءِ في (صياقلَةٍ، و جحاجِحةٍ) . [٢٣٩]

وسلَّمَ لهم بذلكَ الرَّضيُّ في نحوِ (مساجدَ محاريبَ)، ومنعَ الصَّرفَ في نحو (كلبَصفراءَ) . [٢٤٠]

و إنْ كانَ ممنوعًا منَ الصَّرفِ لعلَّتَينِ، فإنَّـهُ إذا سُمِّيَ بـهِ مُنِـعَ الصَّرفُ ؛ لأَنَّ الوصفيةَ لَمَّا زالتْ خلفتْها العَلَمِيَّةُ، فإنْ نُكِّرَ بعدَ ذلكَ فقدْ عادَ إلـى الحالِ الَّتـي لمْ يكنْ فيها مصروفًا، فمُنِعَ الصَّرفُ .

و اختلـفَ النُّحـاةُ فـي (أَفْعَلَ) الَّـذي مؤنَّثُـهُ (فعـلاءُ) نحـو (أَحْمَـرَ)، فمـذهبُ الخليلِ، و سيبويهِ، و جماعةٍ منْ أَصحابِهِمْ أَنَّـهُ لا ينصرفُ إذا نُكِّرَ، و زعمَ الأَخْفَشُ، و جماعةٌ منَ البصريِّينَ، و الكوفيِّينَ أَنَّهُ ينصرفُ في النَّكرةِ، جعلوهُ بمنزلةِ (أَحمدَ) [٢٤١] ، و اختارهُ المبرِّدُ، و رأَى أَنَّهُ لا يجوزُ فـي القياسِ غيرُهُ ؛ لأَنَّهُ قدْ أُزيلَ عنْ بابِ النَّعتِ [٢٤٢]، و قالَ الزَّجَّاجُ : " وكلاهُما عندي مذهبٌ " [٢٤٣] .

و يقوِّي مذهبَ سيبويهِ و موافقيهِ أمرانِ :

الأَوَّلُ : ما حكاهُ أَبو زيدٍ منْ أَنَّ العربَ تقولُ : (عندي عشرونَ أحمرَ) في رجالٍ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم (أحمرُ) [٢٤٤]، و قدْ نقلَ الرَّضيُّ قولَ الأَخْفَشِ في كتابِهِ الأوسط : " إنَّ خلافَهُ في نحوِ (أَحْمَرَ) إنَّما هو في مُقتضَى القياسِ، وأَمَّا السَّماعُ فهو على منعِ الصَّرفِ " [٢٤٥]، و أَقولُ : لا قياسَ معَ سماعٍ .

و الثَّاني : تركُ صرفِ (أَسْوَدَ، و أَرْقَمَ) لنوعَينِ منَ الحياتِ، و (أَدْهَمَ) للقيدِ، ففيهِ دليلٌ على لمحِ الوصفيَّةِ، و أنَّها لمْ تزُلْ بالكُليَّةِ .

و جوَّزَ الفارسيُّ الوجهَينِ، و بناهما على ملاحظةِ الوصفِ، فإنْ لحظتَ فيهِ أَنَّهُ كانَ صفةً منعتَهُ الصَّرفَ، و إنْ لمْ تلحظْها صرفتَ، كما قالوا في جمعِ مَنْ اسمُهُ (أَحْوَصُ) : (حُوصٌ) تارةً، و (أَحاوِصُ) تارةً أُخرَى . [٢٤٦]

فأَمَّا (أَفْعَلُ) الَّذي مؤنَّثُهُ (فُعْلى)، فإنْ سُمِّيَ بهِ دونَ (مِنْ) امتنـعَ منَ الصَّرفِ معرفـةً، و صُرِفَ نكـرةً، وإنْ كانـتْ معَـهُ امتنـعَ مـنَ الصَّـرفِ معرفـةً، و نكـرةً بإجماعِ النُّحاةِ فيهما . [٢٤٧]

و نُسِبَ للأَخْفَشِ أيضًا أَنَّهُ يصرفُ (فَعْلانَ) بعدَ تنكيرِهِ . [٢٤٨]

و علـى مـا سبقَ يـدورُ الحكمُ تبعًا لاختـلافِ النُّحـاةِ، فـ (كِلْتـا) عنـدَ سيبويـهِ (فِعْلى)، كـ (ذِكْرى)، و عند أَبـي عُمَرَ الجرْمـيِّ (فِعْتَل)، و التَّـاءُ للتَّأْنيثِ، فإنْ سمَّيْتَ بِها رجلا " لـمْ تصرفْهُ فـي قولِ سيبويـهِ معرفـةً، و لا نكرةً ؛ لأَنَّ أَلِفَها

للتَّأنيثِ بمنزلةِ أَلِفِ (ذِكْرَى)، و تصرفُهُ نكرةً في قولِ أَبي عُمَرَ ؛ لأَنَّ أَقْصَى أَحوالِهِ عندَهُ أَنْ يكونَ كـ (قائمةٍ، و قاعدةٍ، و عزَّةَ، و حمزةَ) " . [٢٤٩]

و (سراويلُ) عَلَمًا " قيلَ : هو أَعْجميٌّ مفردٌ، فينصرفُ في النَّكرةِ ...، و قيلَ : هو جمعُ (سِرْوالةٍ)، فعلى هذا لا ينصرفُ معرفةً، و لا نكرةً " . [٢٥٠]

المسألة الثالثة عشرة : الحكاية في الاستفهام بـ (مَنْ) :

الحكايةُ : إيرادُ لفظِ المتكلِّمِ حسبَ ما أَوردَهُ، و منها حكايةُ حالِ المفردِ، و لا يُحكى منَ المعارفِ في الاستفهامِ بـ " مَنْ " إلا العَلَمُ المعروفُ الغالبُ بشروطِهِ خلافًا ليونسَ الَّذي أَجازَهُ في جميعِ المعارفِ قياسًا، فتقولُ لمنْ قالَ: (رأيتُ أَخاكَ) : (منْ أَخاكَ ؟)، و (جاءَ زيدٌ بهذَينِ) : (منْ هذَينِ ؟)، و (مررتُ بالزَّيدَينِ) : (منِ الزَّيدَينِ ؟) .

فأَمَّا أهلُ الحجازِ فيقولونَ إذا قالَ الرَّجلُ : (رأيتُ زيدًا) : (مَنْ زيدًا ؟)، و إذا قالَ : (مررتُ بزيدٍ) قالوا : (مَنْ زيدٍ ؟)، و إذا قالَ : (هذا عبدُ الله) قالوا : (مَنْ عبدُ الله ؟)، و أَمَّا بنو تميمٍ فيرفعونَ على كلِّ حالٍ، و هو أَقْيسُ القولَينِ [٢٥١] .

فإذا نُكِّرَ العَلَمُ امتنعَتْ حكايةُ الإعرابِ فيهِ، و منْ ذلكَ أَنْ تُسلَبَ عَلَمِيتُهُ بالإضافةِ، فيتعرَّفُ بها، فلا يقالُ لمنْ قالَ : (رأيتُ زيدَ عمرٍو) : (منْ زيدَ عمرٍو ؟)، و لا في (مررتُ بزيدِكَ) : (منْ زيدِكَ ؟)، بلْ يجبُ الرَّفعُ لا غيرُ. [٢٥٢]

و اختلفُوا في حكايةِ مثنَّى العَلَمِ، و مجموعِهِ، فالمجوِّزُ نظرَ إلى واحدِهِما، و المانعُ نظرَ إلى زوالِ العَلَمِيَّةِ بالتَّثنيةِ، و الجمعِ . [٢٥٣]

و إذا استفهمتَ بـ (مَنْ) عنْ مذكورٍ منكورٍ عاقلٍ، و وقفتَ على (مَنْ) جازَ لكَ حكايةُ إعرابِ ذلكَ المذكورِ، و حكايةُ علاماتِ تثنيتِهِ، و جمعِهِ، و تأنيثِهِ في لفظِ (مَنْ)، تقولُ: (منو)، إذا قيلَ: (جاءني رجلٌ)، و (منا)، إذا قيلَ : (رأيتُ رجلاً)، و (مني)، إذا قيلَ : (مررتُ برجلٍ)، و (منان، و منين)، إذا قيلَ : (جاءَني رجلانِ، و رأيتُ رجلَينِ، و مررتُ برجلَينِ)، و(منون)، إذا قيلَ : (جاءَني مُسْلِمونَ، أَوْ رجالٌ، أَوْ قومٌ)، و في المؤنَّثِ (منة، و منتان منتين، و منات) . [٢٥٤]

و أَجازوا ذلكَ في المعرفةِ إذا نُزِّلتْ منزلةِ النَّكرةِ، فتنَكَّرتْ ؛ لكونِ المعرفةِ المذكورةِ عندَ السَّامعِ مجهولةً كالنَّكرةِ، يُقالُ : (خلْفَ دارِ عبدِ الله)، فيُقالُ: (دارُ مني)، و قالَ سيبويهِ : " و قدْ سمعنا مِنَ العربِ مَنْ يُقالُ لهُ : (ذهبْنا مَعَهُمْ)، فيقولُ : (مَعَ مَنِينْ ؟)، و (قدْ رأيتُهُ)، فيقولُ : (مَنا، أَوْ رأيتَ مَنا)، و ذلكَ أَنَّهُ سأَلَهُ على أَنَّ الَّذينَ ذكرَ ليسُوا عندَهُ مِمَّنْ يعرفُهُ بعينِهِ، وأَنَّ الأمرَ ليسَ على ما وضعَهُ عليهِ المحدِّثُ، فهو ينبغي لهُ أَنْ يسأَلَ في ذا الموضعِ كما سأَلَ حينَ قالَ : (رأيت رجلاً) " . [٢٥٥]

نتائج البحثِ

الحمدُ للهِ الَّذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالحاتُ، والصَّلاةُ و السَّلامُ على مَنْ فُتِحتْ لهُ أَبوابُ السَّمواتِ، و على آلهِ و صحابتِهِ، أمَّا بعدُ

فإنَّ ظاهرةَ التَّنكيرِ و التَّعريفِ منْ أبرزِ الظَّواهرِ الَّتي كانَ لها شأنُها في الدَّرسِ النَّحويِّ، فتناثرتْ في أَبوابِهِ، و أثَّرتْ في أَحكامِهِ، و قَيَّدتْ غيرَ قليلٍ من قواعدِهِ، و قدْ درسَ البحثُ جانبًا من هذهِ الظَّاهرةِ، و خلصَ إلى عددٍ من النَّتائجِ، منْ أبرزِها :

١ . منْ وجوهِ الاستعمالِ في العربيّةِ تنكيرُ المعرفةِ ؛ تنويعًا لأساليبِها، و مبالغةً في أداءِ ما يرومونَ منَ المعاني، و قدْ رَكَنَ النُّحاةُ إليهِ رغبةً في طردِ أَحكامِهِمْ .

٢ ـ إذا نقلتِ العربيَّةُ لفظًا عنْ بابِهِ إلى بابٍ آخرَ أَجرتْ عليهِ أَحكامَ ذلكَ البابِ، فقدْ عوملَ ما تنكَّرَ منَ المعرفةِ معنًى معاملةَ النَّكرةِ لفظًا .

٣ ـ أَكثرُ المعارفِ تنكيرًا العَلَمُ، و ذلكَ لكثرةِ ما يعرضُ فيهِ منَ الاشتراكِ، و لذا قُبِلَ فيهِ التَّنكيرُ، و قلَّ التَّأويلُ .

٤ ـ الضَّميرُ لمْ يُنكَّرْ إلاَّ غائبًا، فإنْ كانَ للمتكلِّمِ، أَوْ للمخاطبِ امتنعَ تنكيرُهُ .

٥ ـ تتنكَّرُ المعرفةُ بوجوهٍ : الدّلالةِ على الشُّيوعِ، و التَّأويلِ بالوصفِ كما في العلمِ، و الإبهامِ كما في ضميرِ الغائبِ، و الدّلالةِ على مطلقِ الماهيَّةِ كما فيما دخلتْ عليهِ (أل) الجنسيَّةِ، و اشتقاقِ معاني الأوصافِ كما في العلمِ، فيكونُ حينئذٍ اسمَ جنسٍ موضوعًا لإفادةِ ذلكَ المعنى .

٦ ـ مِنْ تنكيرِ المعرفةِ ما هو قياسيٌّ، و منهُ ما هو سماعيٌّ شاذٌّ نثرًا ضرورةً شعرًا .

٧ ـ كانَ لتنكيرِ المعارفِ أَثرُهُ في رتبتِها، فالعلمُ أَعرفُ المعارفِ وضعًا، ولكنَّهُ أَكثرُها تنكيرًا، و بأَحدِهما قُدِّمَ عندَ قومٍ، و أُخِّرَ عندَ آخرين، و يليهِ ضميرُ الغائبِ فباعتبارِ عودهِ على مذكورٍ، و تعدُّدِ صورِ تنكيرِهِ قُدِّمَ، أَوْ أُخِّرَ في ترتيبِ المعارفِ .

٨ ـ تأَوَّلَ منْ ردَّ تنكيرَ المعرفةِ في مسائلِ البحثِ بوجوهٍ : زيادةِ (أل)، و تقديرِ (مِثْل)، و التَّأْويلِ بالوصفِ فنكَّرهُ معنًى لا لفظًا، و قطعِ الإضافةِ، و نُقْصانِ تعريفِهِ و حسبُ، و بأنَّهُ يغتفرُ في الثَّواني ما لا يُغتفرُ في الأَوائلِ، و الحكايةِ، و رُبَّما أَخرجَهُ إحرازًا لمواقعِ النَّكراتِ إلى إعرابٍ آخرَ لا يختصُّ بالنكرةِ .

٩ ـ ما حَكَمَ عليهِ النُّحاةُ بالشُّذوذِ تحتَ وطأَةِ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ ميدانٌ فسيحٌ للدَّرسِ البلاغيِّ، فلمْ يُضطَرَّ الفصحاءُ إلى شيءٍ إلاَّ و همْ يحاولونَ بهِ وجهًا منَ المعاني .

١٠ ـ في القولِ بالتَّنكيرِ اللَّفظِيِّ، و التنكيرِ المعنويِّ ما يحلُّ بعضّ إشكالاتِ ما شَذَّ .

الهوامش

١ ينظر : المقتضب ٤ / ٢٨٠ ـ ٢٨١ .
٢ ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش ٣ / ٣٤٩ .
٣ ينظر : العين ٨ / ٣٦٨، و الكتاب ٣ / ٢٨٨ .
٤ ينظر : الكتاب ٢ / ٩٢ .
٥ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٤٦ .
٦ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٢٣٦ .
٧ ينظر : مغني اللّبيب ٣٧٥ ـ ٣٧٦ .
٨ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٤٩٣ ـ ٤٩٤، و ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٢٩ .
٩ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٤٥ .
١٠ ينظر : سر صناعة الإعراب ٤٩٣ ـ ٤٩٤، و ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٢٩ .

١١ ينظر : الكتاب ٣ / ٣٠٢، و المقتضب ٣ / ١٧٩ ـ ١٨١، و معني اللّبيب ٣٧٦، و شرح المفصّل لابن
يعيش ٩ / ٢٩ ـ ٣٠ .
١٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٣٠٢ .
١٣ ينظر الخلاف فيها في : ارتشاف الضَّرَب ٥ /، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٩١ ـ ٩٢، و منهج
السَّالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٣٦١ ـ ٣٦٢، و همع الهوامع ٥ / ١٢١ ـ ١٢٢ .
١٤ ينظر : شرح المفصّل ٩ / ٢٩ ـ ٣٠ .
١٥ ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٤٩٤ .
١٦ ينظر : الكتاب ٣ / ٣٠٢ .
١٧ ينظر : المقتضب ٣ / ١٨١ .
١٨ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٣ / ١٢٠ .
١٩ ينظر : إصلاح المنطق ٢٩١، و الصِّحاح ٦ / ٢٢٢٦ (أ ي هـ)، و الجوهريُّ إنَّما نسبه لابن السِّكِّيت .
٢٠ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٣ / ٩٢ .
٢١ ينظر : التّعريف و التّنكير ٤٧ .
٢٢ ينظر : المسائل الحلبيّات ٢٤٧ .
٢٣ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٢ / ٤٧٦ .
٢٤ ينظر : مغني اللّبيب ٣٧٩، و المقاصد الشّافية ٥ / ٥١٥، و همع الهوامع ١ / ٢٦٠
٢٥ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٤ / ٤٧٨٢ ـ ٤٨٣ .
٢٦ ينظر : الكتاب ٣ / ٥٠٧، ٥٠٨ .
٢٧ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٣ / ٢٥٨ .
٢٨ ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٣، و ٣ / ٣٩٥ ـ ٣٩٧ .
٢٩ ينظر : ديوانه ١٢٤ .
٣٠ ينظر : ملحق ديوانه ١٩١ .
٣١ ينظر : ديوانه ٢٠ .
٣٢ ينظر : ديوانه ١ / ٣١٨ .
٣٣ ينظر : شعره ضمن (شعراء إسلاميّون) ١٧٨ .
٣٤ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٥٨ .
٣٥ ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٤، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩، و ارتشاف الضَّرَب
٢ / ٩٦٩ .
٣٦ ينظر : ديوانه ٢٥، و هي روايةُ الأصمعيّ، و المبرِّد، و رويَ (كَأَنَّ ثبيرًا) .
٣٧ ينظر : المقتضب ٣ / ٨١، و سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٠ .

٣٨ ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٦ .
٣٩ ينظر : علل التّثنية ٧٤ ـ ٧٩، فأمّا (هذانِ، و اللّذانِ)، وما ذكروه من قولِهم : (يا هنان، و ياهنون)،
فهي أسماء موضوعة للتّثنية و الجمع مخترعة لها، و ليست على حدّ تثنية (زيد، و عمرو)، ينظر : لسان
العرب ١٥ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ (هـ ن ا)
٤٠ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٩٦٧، و للنّحاة خلاف طويل في الأعلام التي قارن وضعها الألف و اللام، و
الأعلام التي هي صفات غالبة و فيها الألف و اللام، ينظر : " أل " الزّائدة مواضعها و أحكامها .
٤١ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
٤٢ ينظر : المقتضب ٤ / ٣٢٣، و علل التّثنية ٧٤، و شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٤٦ .
٤٣ ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ١٠١ .
٤٤ ينظر : ديوانه ١٩٨ .
٤٥ ينظر : الأشباه و النّظائر ٣ / ١٨٨ .
٤٦ ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٤٤ .
٤٧ ينظر : المفصّل ١٢ .
٤٨ ينظر : شعره ١٩٢ .
٤٩ ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٤٢، و ٢ / ٤٠٨ .
٥٠ ينظر : الأشباه و النّظائر ٣ / ٨٢ .
٥١ البيت لم يُنسب، ينظر : المقتضب ٤ / ٤٨، و مجالس ثعلب ٥٥٦، و الخصائص ٣ / ٥٨، و تخليص
الشّواهد ١٦٧، و شرح أبيات مغني اللّبيب ١ / ٣١٠ .
٥٢ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٦ .
٥٣ أوردهُ ابنُ الأنباريِّ بلا نسبةٍ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٢١ .
٥٤ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ .
٥٥ ينظر : همع الهوامع ٢ / ١٩٤ ـ ١٩٥ .
٥٦ ينظر : التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٨٦ .
٥٧ ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك ٢ / ٦٨ .
٥٨ ينظر : نوادر أبي زيد ٣٩ .
٥٩ ينظر : الأصول في النّحو ١ / ٤٠٦، و شرح التّسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥، و التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٩١
ـ ٢٩٢، و المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٤٧ .
٦٠ ينظر : الكتاب ٣ / ٢٧٥، و المقتضب ٣ / ٣٦٨ .
٦١ سورة طه ٢٠ / من الآية ٩٧، و ينظر : البحر المحيط ٦ / ٢٥٦ .

٦٢ ينظر : مجالس ثعلب ٢ / ٥٧٧ ـ ٥٧٨ .
٦٣ ينظر : البحر المحيط ٦ / ٢٥٦ .
٦٤ ينظر : لسانُ العرب ١٢ / ٦١٩ (هـ م م) .
٦٥ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٣ / ١٣٠٨ .
٦٦ ينظر : البحر المحيط ٦ / ٢٥٦ .
٦٧ ينظر : لسانُ العرب ١٢ / ٦١٩ (هـ م م) .
٦٨ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ١١١ .
٦٩ ينظر : ديوان أبي حيَّةَ النُّمَيْرِيِّ ١٧٧ .
٧٠ ينظر : ديوان مسكين الدَّارِمِيِّ ٣١ .
٧١ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ١٨٠ .
٧٢ ينظر : الأصول في النّحو ١ / ٣٩٠ .
٧٣ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ١٦٦ .
٧٤ نسبَ لبعضِ بني دبير، ينظر : الدّرر ٢ / ٢١٣ .
٧٥ ينظر : ملحق شعر عبد الله بن الزّبير الأسديّ ١٤٧، و نسب لعبد الله بن فضالة بن شريك، و قيل لأبيه
فضالة، ينظر : خزانة الأدب ٤ / ٦٥ .
٧٦ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ .
٧٧ ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك ٢ / ٦٧، و كافية ابن الحاجب ٢ / ١٦٦ .
٧٨ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٣ / ١٣٠٧، و التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٨٦ .
٧٩ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦، و المقتضب ٤ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣، و الأصول في النَّحو ١ / ٣٨٣، و شرح
التّسهيل لابن مالك ٢ / ٦٦ ـ ٦٨، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ١٦٦، و التّذييل و التّكميل
٥ / ٢٨٧ ـ ٢٩١ .
٨٠ ينظر : التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٨٨، و خزانة الأدب ٤ / ٦٧ .
٨١ ينظر : التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٩٠ .
٨٢ ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك ٢ / ٦٧ ـ ٦٨ .
٨٣ ينظر : ديوان جرير ٢ / ٨٣٣، و فيه : (و لم ترَ مثلَهُ) .
٨٤ ينظر : التّذييل و التّكميل ٥ / ٢٨٩ .
٨٥ ينظر : خزانة الأدب ٤ / ٥٧ .
٨٦ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢ / ٧٦٧ .
٨٧ ينظر : ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٥٦٢ .
٨٨ ينظر : همع الهوامع ٤ / ٧٢ .
٨٩ ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٧، و ٢ / ١٥٧ .
٩٠ ينظر : المصدر السّابق ١ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤ .

٩١ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢ / ٧٣٤ .
٩٢ ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٣٩، و ٢ / ١٥١ .
٩٣ ينظر : حاشية الشيخ ياسين على ألفية ابن مالك ١ / ٣٣٠ .
٩٤ ينظر : الكلّيّات ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .
٩٥ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٤٤٥ .
٩٦ ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٠٨ .
٩٧ ينظر : ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٥٦٢ ـ ١٥٦٩، و
٩٨ ينظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٨ .
٩٩ ينظر : شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٢١١ .
١٠٠ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٣ / ١٥٦٢ ـ ١٥٦٣ .
١٠١ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ١٥٦٢ .
١٠٢ ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٧٥ .
١٠٣ ينظر : مغني اللّبيب ٩٧ .
١٠٤ ينظر : الأصول في النحو ١ / ١٥٨ .
١٠٥ ينظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٨ .
١٠٦ ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٤، و ٣٥٧ .
١٠٧ ينظر : همع الهوامع ١ / ٢٥٢، و النّحو الوافي ١ / ٢٩٤ .
١٠٨ ينظر : الفصول الخمسون ٢٢٥ .
١٠٩ ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١٣٥، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٣٥، ٢٥٧ .
١١٠ البيت بلا نسبة، ينظر : همع الهوامع ٤ / ١٧٩، و الدّرر ٤ / ١٢٥ .
١١١ ينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ٢ / ٨٢١ .
١١٢ البيت بلا نسبة، ينظر : همع الهوامع ٤ / ١٨٠، و الدّرر ٤ / ١٢٨ .
١١٣ ينظر : الأصول في النَّحو ١ / ٤٢٢، و شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٤، و المساعد على تسهيل
الفوائد ٢ / ٢٩١ .
١١٤ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٤ / ٢٤٨، و قولُهُ : (ويلمّها روحةً) إشارة إلى قولِ ذي الرُّمَّة :
و يلمّها رَوْحَةً و الرِّيحُ معصفةٌ و الغيثُ مرتجزٌ و اللَّيلُ مرتقبُ
١١٥ ينظر : الأصول في النَّحو ٢ / ٢٩٩، و شرح الكافية الشّافية ٢ / ٧٩٤، و شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ /
١٨٤، و ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٧٤٧، و المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٨٩، و همع الهوامع
٤ / ١٨١ .
١١٦ ينظر : المسائل الحلبيّات ٢٤٤، و أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٢، و التَّصريح بمضمون التّوضيح ٣ / ١٨، و

الجنى الدّاني ٤٥٠ .
١١٧ ينظر : المفصَّل في صنعة الإعراب ١٣٤ .
١١٨ ينظر : شرح شذور الذّهب ١٧٣ .
١١٩ ينظر : شرح جمل الزَّجّاجيّ ١ / ٥٠٤ .
١٢٠ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٣٥ .
١٢١ ينظر : شرح شذور الذّهب ١٧٣ .
١٢٢ نسبَ لخداش بن زهير، و لثروان بن فزارة العامريّ، ينظر : المقتضب ٤ / ٩٤، و خزانة الأدب ٧ / ١٩٢
١٢٣ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٣٥ .
١٢٤ سورة المعرج ٧٠، الآيتان ١٥، و ١٦، و الرَّفْعُ قراءةُ السَّبعةِ عدا عاصم في رواية حفص، ينظر : الحجّة للقرَّاء السّبعة ٦ / ٣١٩ .
١٢٥ ينظر : الكشّاف ٤ / ٥٩٨ .
١٢٦ ينظر : شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١ / ٥٠٥، و ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٧٣٩، و الجنى الداني ٤٤٨ ـ ٤٤٩، و همع الهوامع ٤ / ١٧٧ .
١٢٧ ينظر : ديوانه ٣١٦ .
١٢٨ ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٤ .
١٢٩ ينظر : همع الهوامع ٤ / ١٧٩ .
١٣٠ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٨٠٣ .
١٣١ ينظر : همع الهوامع ٤ / ١٧٩ .
١٣٢ ينظر : الكتاب ١ / ٤٢٢ ـ ٤٢٧، و المقتضب ٤ / ٢٨٦ ـ ٢٨٩ .
١٣٣ ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ١٢ ـ ١٣، و ينظر : : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٢٠
١٣٤ ينظر : المحكم ٣ / ٣٧٧ (و ح د)، و همع الهوامع ٤ / ٢٨١ ـ ٢٨٢ .
١٣٥ ينظر : ديوان حاتم الطّائيّ ٢٠١ .
١٣٦ ينظر : الزّاهر في معاني كلمات النَّاس ١ / ٢٣٢ .
١٣٧ ينظر : المسائل الحلبيّات ٢٤٥ .
١٣٨ ينظر : المصدر السّابق ٢٤٥ ـ ٢٤٦، و شرح ديوان المتنبي للواحديّ ٥٩٣، و ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٨٠٣، و خزانة الأدب ٤ / ٢١٠ .
١٣٩ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٣ .
١٤٠ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٢ .
١٤١ البيت لرجل من طيِّئ، ينظر : شعر طيِّئ و أخبارها ٢ / ٧٣١ .

١٤٢ البيت لغسّان بن دهبل، ينظر الأغاني ٨ / ١٩، و شرح التّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٢ .
١٤٣ ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٨٤، و منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٤٤ . ٢٤٥ .
١٤٤ ينظر : شعر النّابغة الجعديّ ١٦٤ .
١٤٥ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٦ . ٤٥٧ .
١٤٦ ينظر : ديوان جرير ١ / ٢١٢ .
١٤٧ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٠٥ .
١٤٨ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ٤٩، و التّصريح بمضمون التّوضيح ١ / ٣٨٧ . ٣٨٨ .
١٤٩ ينظر : الكتاب ٢ / ٩٧ .
١٥٠ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٤، و شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٤٥ .
١٥١ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٢٠٩ .
١٥٢ الرَّجز بلا نسبة، ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٤٤ .
١٥٣ ينظر : ديوانه ٢ / ٩٩٧ .
١٥٤ ينظر : شرح ديوان قيس بن الملوّح ١١٤ .
١٥٥ ينظر : همع الهوامع ٤ / ٢٧٧، و هو من فوائت كتاب (شعر طيّئ و أخبارها في الجاهليّة و الإسلام) .
١٥٦ ينظر : شرح التّسهيل ٣ / ٢٣٤ . ٢٣٥ .
١٥٧ البيت للضّحّاك بن سعيد، ينظر : الحيوان ١ / ٢٥٦ . ٢٥٧ .
١٥٨ ينظر : همع الهوامع ٥ / ١٠٢ . ١٠٤ .
١٥٩ سورة آل عمران ٣ / من الآية ١٨٥ .
١٦٠ ينظر : مغني اللّبيب ٢١١ .
١٦١ ينظر : همع الهوامع ٥ / ٢٨٧، و لم أقف للبيت على نسبةٍ .
١٦٢ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٣٣، و ١٦٧، و ٣ / ٢٥٧ .
١٦٣ ينظر : خزانة الأدب ٧ / ٢٤١، قلتُ : كذا فسَّرَهُ، و لعلَّه (لكلٍّ مثلِ فرعونَ مثلُ موسَى) .
١٦٤ ينظر : رسالة الملائكة ١٦١ .
١٦٥ ينظر : المحكم ٣ / ١٣٧ (ح ل س) .
١٦٦ ينظر : الفائق في غريب الحديث ١ / ١٠٥ (باب الباء مع الزّاي) .
١٦٧ ينظر : الكتاب ٢ / ٦ .
١٦٨ ينظر : التّعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٢٠٥ .
١٦٩ ينظر : الكتاب ٢ / ٩٧ .
١٧٠ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ١٠٣ .
١٧١ ينظر في هذه الوجوه : شرح الكتاب للسيرافيّ ٦ / ١٦٩ . ١٧٠ .

١٧٢ سورة المعارج ٧٠، الآيتان ١٥، و ١٦، و الرَّفعُ قراءةُ السَّبعةِ عدا عاصم في رواية حفص، ينظر : الحجّة للقرّاء السّبعة ٦ / ٣١٩، و قول أبي عليٍّ : يجوز في رفعه ما جاز في (هذا زيد منطلق)، لا يقصد التَّنكير .

١٧٣ سورة هود ١١ / من الآية ٧٢، و الرَّفعُ قراءة ابن مسعود، و أبيّ، و الأعمش، ينظر : مختصر في شواذّ القرآن ٦٠، و المحتسب ١ / ٣٢٤، و فتح القدير ٢ / ٥١١ .

١٧٤ ينظر : الكتاب ٢ / ٨٣ .

١٧٥ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ٥٤ .

١٧٦ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ٥٨ .

١٧٧ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ١٣ ـ ١٤، و شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيّ ٢ / ٣٠٠ .

١٧٨ تمامه : (فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني)، وهو لرجلٍ من بني سلول، و قيلَ لشمر بن عمرو الحنفيّ، ينظر : الكتاب ٣ / ٢٤، الأصمعيات ١٢٦ .

١٧٩ ينظر : مغني اللَّبيب ٧١٧ .

١٨٠ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٢١ .

١٨١ ينظر : الكشاف ١ / ٥٤٤، ٤ / ١٤، و ٥١٨، وشرح التّسهيل لابن مالك ٣ / ٣١١ .

١٨٢ ينظر : البحر المحيط ٣ / ٣٤٩، و ٨ / ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

١٨٣ ينظر : خزانة الأدب ١ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨ .

١٨٤ سورة الجمعة ٦٢ / من الآية ٥، و ينظر في قراءة ابن مسعود : مختصر في شواذّ القرآن ١٥٦ .

١٨٥ ينظر في هذه القيود : شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٣٩٩، و تسهيل الفوائد ٨٨ .

١٨٦ ينظر : الكتاب ١ / ٣٦١ .

١٨٧ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ٣١٩، و التّذييل و التّكميل ٧ / ٢١٨ .

١٨٨ ينظر : مغني اللَّبيب ٩٧ .

١٨٩ ينظر : تسهيل الفوائد ١٦٠ .

١٩٠ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٩، و ٣١ .

١٩١ نسب لزهير بن أبي سُلمى، و ليس في ديوانه، ينظر : التَّصريح بمضمون التّوضيح ٣ / ٤٠٩ .

١٩٢ الرَّجز بلا نسبة، ينظر : شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٨٢، و منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٥٩ .

١٩٣ سورة الكهف ١٨ / من الآية ٥ .
١٩٤ سورة الأعراف ٧ / من الآية ١٧٧ .
١٩٥ ينظر : الأصولُ في النحو ١ / ١١٥، و مغني اللّبيب ٥٤٢ .
١٩٦ ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٦٩ .
١٩٧ ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٧ / ١٧٣ .
١٩٨ ينظر : مغني اللّبيب ٥٤٢، و منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٦٣ .
١٩٩ سورة الكهف ١٨ / من الآية ٥٠ .
٢٠٠ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢ / ٤٠٦ .
٢٠١ تمامُهُ : (إذا ما رِجالٌ بِالرِّجالِ اسْتَقَلَّتِ)، و هو في الكتاب ٢ / ٥٥، و الأصول في النحو ٢ / ٣٩ .
٢٠٢ ينظر : البسيط في شرح جمل الزَّجّاجيّ ١ / ٣١١ ـ ٣١٢ .
٢٠٣ ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ .
٢٠٤ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ١٦٤ .
٢٠٥ ينظر : تحصيل عين الذّهب ٢٦٠ .
٢٠٦ ينظر : ديوان الأعشى ١١٨ .
٢٠٧ ينظر : ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٧٤٠، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٤ / ٢٩٣، و المساعد على
تسهيل الفوائد ٢ / ٢٨٩، و همع الهوامع ٤ / ١٧٩ .
٢٠٨ ينظر : الكتاب ٢ / ٥٧ .
٢٠٩ ينظر : تحصيل عين الذّهب ٢٥٩ .
٢١٠ ينظر : الكتاب ٢ / ٥٥ .
٢١١ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٢٣٥ .
٢١٢ ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٨٩، و همع الهوامع ٤ / ١٧٩ .
٢١٣ ينظر : الكتاب ٢ / ٥٥، و شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ١٦٤، و ٤ / ٢٩٣ .
٢١٤ ينظر : الكتاب ٢ / ٥٥ .
٢١٥ ينظر : المصدر السّابق ٢ / ٥٦ .
٢١٦ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢ / ٩١٧ ـ ٩١٩ .
٢١٧ ينظر : معني اللّبيب ٧٧٢ ـ ٧٧٣ .
٢١٨ ينظر : كتاب الشّعر ٢ / ٥٣١ ـ ٥٣٢ .
٢١٩ ينظر : شرح المقدّمة الجزولية ٢ / ٨٢٢ .
٢٢٠ لم يأتِ التعريفُ بغير العلميَّة على رأيٍ إلا في (جُمَع، و كُتَع، و بُصَع، و بُتَع)، فإنَّها معرَّفةٌ بنيّة الإضافة
إلى ضمير المؤكَّد، و (سحر، و أمس)، فإنّهما مُعرَّفانِ بتقدير (أل)، فأشبهت العلم في كونِها معارف

من غير قرينةٍ لفظيَّةٍ . ينظر أوضح المسالك ٤ / ١٢٨ _ ١٣٠، و التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٥٦ _ ٢٥٩ .

٢٢١ ينظر : شرح المقدّمة الكافية ١ / ٣١٤ ـ ٣١٦ .
٢٢٢ ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٩، و ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٠ .
٢٢٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٢٣٤ .
٢٢٤ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٧ ـ ٧٩٨ .
٢٢٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٢٩٧، و المقتضب ٤ / ٢٠ .
٢٢٦ ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف ٤١، و ٦١ .
٢٢٧ ينظر : الكتاب ٣ / ٢٧٩ .
٢٢٨ ينظر : اللّباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٥٠٣ .
٢٢٩ ينظر : المقتضب ٣ / ٣١١ ـ ٣١٢، و ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٣ .
٢٣٠ ينظر : أسرار العربية ٢٢٤ .
٢٣١ ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف ٣٧، و ٤٢ .
٢٣٢ ينظر : المصدر السّابق ٤٠ ـ ٤١ .
٢٣٣ ينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٥ .
٢٣٤ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ١٥٠ .
٢٣٥ ينظر : شرح الكافية الشّافية ٣ / ١٥٠٠ .
٢٣٦ ينظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٥٥ .
٢٣٧ ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٨٨ .
٢٣٨ ينظر : الخصائص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .
٢٣٩ ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٩٧ ـ ٩٨ .
٢٤٠ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ١٧٣ .
٢٤١ ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف ١١ .
٢٤٢ ينظر : المقتضب ٣ / ٣١٢ .
٢٤٣ ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٢ .
٢٤٤ ينظر : شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٢١١ .
٢٤٥ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ١٧٧ .
٢٤٦ ينظر : شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٢ / ٢١١ .
٢٤٧ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ١ / ١٧٧ .
٢٤٨ ينظر : المصدر السّابق ١ / ١٧٢ .
٢٤٩ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٥٢ .
٢٥٠ ينظر : اللّباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٥٠٤ .
٢٥١ ينظر : الكتاب ٢ / ٤١٣، و شرح المفصّل لابن يعيش ٤ / ١٩، و المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٢٦٣

. ٢٦٦، و التّصريح بمضمون التّوضيح ٤ / ٥٢٣، و ٥٢٦ . ٥٢٧ .
٢٥٢ ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٢، و شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٤٤ . ٤٥ .
٢٥٣ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ ٣ / ٧٦ . ٧٧ .
٢٥٤ ينظر : المصدر السّابق ٣ / ٧٦ . ٧٧ .
٢٥٥ ينظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ .

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسيّ، ت : د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمد الأنباريّ، تحقيق و تعليق : بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ م .

- الأشباه والنظائر في النّحو لجلال الدّين عبد الرحمن السيوطي، ت : د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، ت : أحمد محمد شاكر، و عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٤، بلا تاريخ .
- الأصمعيَّات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ، ت : أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٧، ١٩٩٣م .
- الأصول في النّحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج، ت : د/ عبدالعزيز الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، شرحه : عبد أ . علي مهنا، و سمير جابر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت : د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمد الأنباريّ، ت : محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، لا طبعة، و لا تاريخ .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لجمال الدّين عبدالله بن هشام الأنصاري، ت : محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، لا طبعة، و لا تاريخ .
- الإيضاح في شرح المفصّل ،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت : د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العراق، لا طبعة، و لا تاريخ .

- البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و عليّ محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، لابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد الإشبيليّ، ت : د/ عياد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،لبنان، بلا طبعة، و لا تأريخ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشّنتمريّ، ت: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، ت : د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ت : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- التّصريح بمضمون التّوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهريّ، ت : عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- التّعريف و التّنكير في النَّحو العربيّ دراسة في الدلالة و الوظائف النّحويّة و التّأثر في الأسماء إعرابا و بناء لأحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدّماميني، ت : د/ محمد عبدالرحمن المفدى، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- التّعليقة على كتاب سيبويه ،لأبي عليّ الفارسيّ، ت : د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المراديّ، ت : د/ فخر الدّين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- حاشية ياسين على ألفية ابن مالك، لياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، المطبعة المولوية، فاس، المغرب، بلا طبعة، ١٣٣٧هـ .
- الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ، ت : بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، بلا طبعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القاهر بن عمر البغدادي، ت : عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ١٩٧٩م .
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت : محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ت: د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، قدم له وشرحه :د / محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان امرئ القيس، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣ .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت : د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣ .

- ديوان أبي حيَّة النُّميريّ، ت : يحيى الجبوريّ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القوميّ، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٧٥م .
- ديوان أبي دؤاد الإياديّ، نشره : جوستاف جرونيام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة / إحسان عبّاس، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٩م .
- ديوان ذي الرّمّة، ت : د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م .
- ديوان ربيعة الرّقيّ، تحقيق و جمع و دراسة : يوسف حسين بكّار، دار الأندلس، بيروت، لبنان ط١، ١٩٨٤م .
- ديوان رؤية بن الحجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، دراسة وتحقيق : عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، ت : محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م .
- ديوان مسكين الدّارميّ، جمع و تحقيق : خليل إبراهيم العطيّة، و عبد الله الجبوري، دار البصريّ، ط١، ١٩٧٠م .
- ديوان أبي النَّجم العجلي، صنعه وشرحه : علاء الدين أغا، النّادي الأدبي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠١هـ .
- رسالة الملائكة إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ، ت : لجنة من العلماء، المكتب التجاريّ للطّباعة و النّشر، بيروت، لبنان، بلا طبعة و لا تأريخ .
- الزّاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، ت : د / حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت : د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القاهر بن عمر البغدادي، ت : عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م .
- شرح التّسهيل، لابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطائيّ، ت: د/ عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزّجّاجيّ، لعليّ بن محمّد بن عليّ ابن خروف الإشبيليّ، تحقيق و دراسة : سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلميّة و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، بلا طبعة، ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزّجّاجيّ، لابن عصفور الإشبيليّ، ت : د/ صاحب أبو جناح، لا طبعة، و لا تأريخ .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه أبو العباس ثعلب، دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- شرح ديوان طرفة بن العبد، الدكتور/ سعدي الضناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- شرح ديوان قيس بن الملوح، شرح و تحقيق : د / رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م .
- شرح ديوان المتنبي للواحديّ، فريد رح ديستريسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، لا طبعة، و لا تأريخ .
- شرح الرّضيّ على الكافيّة، لرضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ببنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ت : عبد الغني الدّقر، الشركة العربية للتوزيع، دمشق، سورية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله بن عقل العقيلي، محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، لا طبعة، و لا تأريخ .
- شرح الكافية الشّافية، لجمال الدّين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ، ت : د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط١، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، نسخة مصورة أصلها بدار الكتب المصرية برقم (١٣٧).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ، الجزء الرابع، ت : د/ محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م .
- شرح المفصّل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، بلا طبعة، و لا تاريخ .
- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ عمر بن محمد الشّلوبين، ت : د/ تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.
- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب لجمال الدّين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م .
- شعراء إسلاميّون، الدكتور/ نوري حمودي القيسيّ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٤م .

- شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع وتحقق : د/ وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شعر عبد الله بن الزّبير الأسديّ، جمع و تحقيق : يحيى الجبوري، نشر مديريّة الثقافة و الإعلام في وزارة الإعلام، العراق، ط١، ١٩٧٤م .
- شعر ابن ميَّادة جمعه و حقَّقه : جميل حنا حداد، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، ط١، ١٩٨٢م .
- شعر النابغة الجعديّ، ت : عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٤ م .
- (الصَّحاح) = تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- علل التَّثنية لأبي الفتح عثمان بن جني، ت : صبيح التّميميّ، دار أسامة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزَّمخشريّ، ت: علي محمد البجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- فتح القدير، لأبي محمّد بن عليّ الشّوكاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، بلا طبعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الفصول الخمسون، لابن معطي أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي، تحقيق و دراسة : محمود محمد الطّناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، بلا طبعة و لا تاريخ .
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت : عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، ت : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، رتبه : محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أعده : د / عدنان درويش، و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .
- اللّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، ت : غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، سورة، ط ١، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م .
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، لبنان، لا طبعة، و لا تاريخ .
- ما ينصرف و ما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزَّجَّاج، ت : د/ هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م .
- مجالس ثعلب لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح و تحقيق : محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥، بلا تاريخ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ ا لقراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت : عليّ النجدي ناصف، و آخرين، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
- المحكم و المحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده، ت : أحمد عبدالستار فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط ١، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٨م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، بلا طبعة، و لا تاريخ .

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، ت : د / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، ت : د / محمد كامل البركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ت : د / هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، ت: أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النَّجَّار، دار السرور، ١٩٥٥م.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت : د/مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط ٢ .
- المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٢، بلا تاريخ .
- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ، ت : د/ عبد الرّحمن العثيمين و آخرين، معهد البحوث العلميّة و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- المقتضب، لأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد، ت : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، بلا طبعة، و لا تاريخ .
- منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي نور الدين الأشمونيّ، ت: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، بلا طبعة، و لا تاريخ .
- النحو الوافي، لعبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥، بلا تاريخ .

- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشّنتمريّ، ت : زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت ،ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرّحمن السّيوطي، ت : د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .